الصحيفة
ASSAHIFA.COM

يوليـوز 2023

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 5 • الثمـن 7 دراهم

المسكوت عنه حول أول سيارة مغربية الصنع.. "الصحيفة" تُعيد نسج خيوط قصة تسلّل NEO إلى القصر الملكي بدون "وسادة السلامة" 12

#assahifa
www.assahifa.com

رفع نسب الفائدة الرئيسية ثلاث مرات لتصل إلى **3%** حاليا، وهي الأعلى منذ عام 2014

الاصطدام..

شـرخ كبيـر بيـن السياسـة الماليـة للحكومـة والسياسيـة النقديـة لبنـك المغـرب

كل الأخبار...
في تطبيـق واحـد

خبر عاجل

خدمة الخبر العاجل
تتيح لك التوصل **بآخر**
الأخبار لحظة وقوعها
عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play

Download on the App Store

الصحيفة
ASSAHIFA COM

أَليس في النظام الجزائري رَجُل رَشِيدٌ؟!

خـالد البرحلـي

لم تستطع الجزائر منذ سنة 1963 حينما خاضت حربها ضد المغرب، وخسرتها، أن تتخلص من «نظامها العسكري الشمولي» الذي أسسه محمد إبراهيم بوخروبة المعروف بهواري بومدين، بعد أن انقلب على أحمد بن بلة الذي كان أول رئيس مدني للجزائر المستقلة، ليؤسس نظاما عسكريا قاسيا على شعبه وعلى المنطقة.

منذ ذاك التاريخ، بَقي الجيش الجزائري متحكما في مفاصل الحكم، واختيار الرؤساء، وتدبير السياسة الخارجية للدولة. كما كان مستعدا لأي فوضى غير خلاقة من أجل الإبقاء على امتيازاته وسلطاته في تدبير البلاد كما فعل سنة 1991 حينما تدخل لإلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية في البلاد بعد أن حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا مُؤكدا على حساب جبهة التحرير الوطني، الحزب الحاكم.

حينها، يروي ضابط المخابرات الجزائري الأسبق محمد سمراوي في كتابه «الإسلاميون والعسكر، سنوات الدم في الجزائر»، أن مدير المخابرات الجزائرية، إسماعيل العمّاري قال أمام ضباطه إنه «مُستعد لقتل ملايين الجزائريين إذا تطلّب الأمر المحافظة على النظام الذي يُهدده الإسلاميون».

وكذلك كان، فقد قُتل آلاف الجزائريين خلال «العشرية السوداء» بتورط مباشر من الجيش الجزائري، وهو ما رواه بشكل مُفصل الضابط السابق في الجيش الجزائري الحبيب سويدية في كتابه «الحرب القذرة»، الذي أرّخ للعديد من المجازر التي ارتكبها الجيش الجزائري ضد مَدنيين عُزل خلال «العشرية السوداء» حيث كان وزير الدفاع، حينها، هو خالد نزار (1990–1993)، الذي فرّ من الجزائر في آخر سنوات حكم الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة، بعد أن اتُهم بـ «الدعوة للانقلاب على قيادة الجيش»، وحُكِم عليه بعشرين سنة سجناً نافذا سنة 2019.

وكان الجنرال الدموي قد فرّ خارج الجزائر بسبب صراع الأجنحة داخل الجيش والمخابرات، حيث وجّه انتقاداته صوب النظام الحاكم، قبل أن يجد نفسه ملاحقا من طرف القضاء السويسري في قضايا رفعتها ضده منظمة «ترايال إنترناشيونال» التي تُكافح ضدّ إفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب، ليبدأ الجنرال المُلطخ ماضيه بالدم، مفاوضاته مع النظام بعد تولي سعيد شنقريحة رئاسة أركان الجيش وعبد المجيد تبون رئاسة الدولة.

هذه المفاوضات، انتهت بإرسال طائرة تابعة للرئاسة الجزائرية لإعادة الجنرال الدموي المتهم بارتكاب مَجازر «العشرية السوداء» إلى البلاد، مُعززا مكرما، بعد أن أُسقطت عليه جميع التهم والأحكام بالسجن النافذ، وعُيّن مستشارا خاصا للجيش من أجل إعادة تشكيل هوية حُكم بَلد «المليون شهيد» خوفا من «ثورة الشارع» التي أسقطت العهدة الخامسة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

مع كل هذه الحقيقة التاريخية البشعة، مازال الجيش الجزائري لم يُغير من طريقة تدبيره للدولة، وظل عالقا في عقلية محمد إبراهيم بوخروبة المعروف بهواري بومدين، الذي أسس عقيدة نظام الحكم على نظرية تعود للقرن الثامن عشر للسياسي ليوبولد فون بسمارك الذي شغل منصب رئيس وزراء «مملكة بروسيا» بين عامي 1862 و1890 وأشرف على تأسيس «الرايخ الألماني الثاني»، حيث كان يُؤمن الرجل بـ«أنّ قوة الدولة من ضعف محيطها»، وهي نفس النظرية التي أسس عليها بومدين هوية النظام الجزائري وسياسة البلاد الخارجية، وَأوْكل للجيش تنفيذ مضامينها بعد هزيمة حرب الرمال سنة 1963 أمام المغرب.

وهكذا، عمل النظام الجزائري منذ استقلال الدولة عن فرنسا باستفتاء أقره الجنرال شارل ديغول سنة 1962 على قضم جزء مُهم من الصحراء الغربية التونسية، وهدد الرئيس الحبيب بورقيبة بحرب شعواء على تونس إن هو طالب باستعادتها، حسب ما أكده وزير الخارجية التونسي السابق أحمد ونيس في تصريحات علنية، هذا في الوقت الذي رفض الحسن الثاني التسليم بالأمر الواقع ومنطق الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو ما جعل النظام الجزائري المدعوم بنظام معمر القذافي يعملون على تأسيس جبهة «البوليساريو» في الصحراء سنة 1973 لتقسيم المملكة المغربية وتحجيم مساحتها الترابية ودورها الإقليمي، وإسقاط النظام الملكي الذي لا يتوافق مع أيديولوجيتهم «الثورية»!

ومنذ ذاك التاريخ، والجيش الجزائري يرسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية للدولة، وفق قراءة كسولة للتاريخ، ويعيد إنتاج الكثير من الأوهام القديمة التي يجددها دون ملل من أجل خلق عدو خارجي يمنحه «الشرعية» للبقاء متحكما في دواليب الدولة الجزائرية، وهو ما جعل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يصف النظام في الجزائر بـ«العسكري المتحجر» الذين «يقتات على ريع الذاكرة».

ومنذ تولي عبد المجيد تبون رئاسة الجزائر سنة 2019 وهو يُصَرّف نفس أيديولوجية الجيش وبنفس العقيدة المبنية على المغامرة بالفشل من خلال توجيه كل طاقات وموارد الدولة لجعل المغرب العدو الأبدي للأمّة الجزائري الذي أنكر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وجودها تاريخيا !

ومع كل التطور في العقل البشري الذي جعل الشعوب تتخلص من العُقد التاريخية وتنشئ تكتلات سياسية واقتصادية وتفرز تلاقحا ثقافيا مشتركا لبناء المستقبل، يُصرُّ النظام الجزائري على «قمع الواقع» والاستثمار في الفوضى، وتغذية قنبلة زمنية إسمها «البوليساريو» التي خلقت لتكون أداة لتفكيك المملكة المغربية وخلق مصير عشوائي لأمّة عريقة تمتد لأكثر من 12 قرنا.

ومع الكتلة الثقيلة لهذه الأوهام الجزائرية القديمة التي تُجَدَدُ بشكل مستمر، يُصر النظام الجزائري على صناعة مزيد من العداء للمغرب، والإصرار على أخذ مستقبل المنطقة إلى الهلاك، حيث يَفترسُ نظام شنقريحة وعبد المجيد تبون المزيد من مستقبل أجيال المنطقة، بمنطق رخيص وبأوهام يحاول من خلالها صب الجهل في عقول الشعب الجزائري بسلوكيات بالغة القسوة والفظاظة، حتى بات السؤال يُطرح بقوة في الجزائر وفي غيرها: أَليس في النظام الجزائري رَجُل رَشِيدٌ؟!

- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **رئيس القسم الدولي**
  محمد سعيد أرباط
  خولة اجعيفري
- **رئيس القسم التقني**
  إسماعيل كرودي
- **المسؤولة عن مكتب أوروبا**
  أمال الصبهاني
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

الصحيفة – يوسف الحيرش

الاصطدام..

شرخ كبير بين السياسة المالية للحكومة والسياسية النقدية لبنك المغرب

رفع نسب الفائدة الرئيسية ثلاث مرات ليصل إلى

3%

وهي الأعلى منذ عام 2014.

رفع سعر الفائدة الرئيسية في ثلاث مناسبات ليصل إلى 3% حاليا وهو الأعلى منذ 2014. إلغاء ندوة صحفية مُهمة لوالي بنك المغرب. إصدار بلاغ ثم سحبه. تصريحات وتصريحات مضادة. «حرب باردة» بين البنك المركزي ورئاسة الحكومة حول أولويات متضاربة تخص السياسية المالية، واتهامات حول التضخم، أهو مستورد أم محلي.. كلها عوامل وضعت مصداقية واستقلالية بنك المغرب على المحك، في المُقابل بيّنت إلى حد بعيد الهواجس السياسية للحكومة، واستراتيجيتها التي تطمح وتفضل تحقيق نسب نمو مرتفعة هذه السنة، دون العمل على تدابير تحد من ارتفاع الأسعار والتحكم في نسبة التضخم الذي تكتوي به الطبقات الشعبية الكادحة والمتوسطة.

في هذا الملف، نرصد أهم المعطيات التي تخص هذا «الاصطدام» بين سياسة بنك المغرب النقدية، وسياسة الحكومة المالية، وهو الإصطدام الذي وضع أهم مؤسستين داخل الدولة في مواجهة مباشرة نادرا ما نسمع بها ونرصد أصداءها، وهو ما قد يُدخل الاقتصاد المغربي في خانة «الضبابية» ويزيده تعقيدا.

السياق الدولي لأزمة غلاء الأسعار

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية في هذا القرن، حيث شهد العالم أثناء وبعد هذه الأزمة الصحية اضطرابات في سلاسل الإنتاج والتوزيع بحكم الإغلاق المفاجئ الذي عرفته 90٪ من دول العالم، وذلك بهدف الحد من انتشار فيروس «كوفيد19-».

إغلاق المصانع والضيعات الفلاحية بشكل مفاجئ، أدى بنسب كبيرة إلى تراجع الإنتاجية في العديد من دول العالم أبرزها الصين التي تعتبر من أكبر مصانع العالم، ما أثر بشكل مباشر على العديد من سلاسل القيمة Les chaînes de valeurs المرتبطة بأسواق المواد الأساسية، منها الطاقية والفلاحية على وجه الخصوص. كل هذا التراكم، أدخل العالم في صدمات اقتصادية Des chocs économiques انخفض فيها العرض مقابل الطلب.

انخفاض العرض راجع بالأساس إلى عدم توفر المواد في الأسواق بالكميات المناسبة، أما بخصوص الطلب فقد ارتفع بشكل ملحوظ، وهذا راجع إلى سياسة الدعم العمومي المباشر التي نهجتها الحكومات عبر العالم لمساعدة الأسر المتضررة من تدابير الحجر الصحي، بعد أن ضخّت سيولة مهمة داخل العجلة الاقتصادية.

ومن بين العوامل الأساسية التي ساهمت في هذه الصدمات الاقتصادية كون الحكومات انشغلت بمشاكلها الداخلية، حيث أن غالبية دول العالم كانت تفكر بشكل أناني خوفا من ألا تصل إلى الاكتفاء الذاتي، دون الاكتراث لقيم التكافل والتضامن بين الدول والحكومات، مما دفع البعض منها إلى إيقاف تصدير المنتوجات التي تتميز بصناعتها والمواد التي تنتجها بشكل حصري ضاربة كل مبادئ العولمة الاقتصادية والصناعية التي تأسست عند نهاية القرن 20 وبداية القرن 21.

وللتدقيق، فانخفاض العرض مقابل ارتفاع الطلب هي حالة عدم التوازن الاقتصادي المؤدية إلى ارتفاع أسعار المنتجات في الأسواق، حيث يرتبط الخلل الاقتصادي بالمالي، ويؤثر الواحد على الآخر في كلا الاتجاهين، والصدمات الاقتصادية تنتج عنها دائما صدمات مالية والعكس صحيح، كما وقع في الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 La Crise des subprimes.

تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد

أثناء الأزمة الصحية، بدأت أسعار العديد من المواد الأساسية في الارتفاع تدريجيا، مما أدى إلى ارتفاع نسبي متحكم فيه لمعدلات التضخم العام في العديد من دول العالم، لكن عند بداية سنة 2022 اندلعت الحرب الأوكرانية الروسية، المستمرة إلى يومنا هذا، لتُفاقم من الوضع الاقتصادي العالمي، وهو ما ساهم بشكل مباشر في الارتفاع الصاروخي للمواد الطاقية الأساسية، حيث وصل ثمن برميل البترول الخام إلى أرقام قياسية ناهزت 130 دولارا، كما تضاعف ثمن الغاز الطبيعي وأثمنة الفوسفاط والأسمدة التي تعتبر من أساسيات الصناعات الفلاحية عبر العالم.

وبما أن أوكرانيا وروسيا أول المنتجين والمصدرين للقمح، فقد كان العالم على وشك أزمة غذائية حتمية لولا تدخل الأمم المتحدة لحل إشكاليات الشحن بين الطرفين والتي عُرفت «باتفاق شحن وتصدير القمح الأوكراني عبر البحر الأسود»، والممتد إلى يومنا هذا، وهو الاتفاق الذي تستعمله حاليا روسيا كورقة ضغط من حين إلى آخر على الغرب (دول الناتو) وحلفائهم داخل المنتظم الدولي الذين انخرطوا في مقاطعة المنتجات الروسية وعدم التعامل معها.

الحلول الناجعة

كل هذه العوامل دفعت معدلات التضخم إلى الارتفاع في أوروبا وأمريكا لمستويات قياسية، مما دفع البنوك المركزية للتدخل العاجل من أجل كبح نسب التضخم العالية عبر الرفع من سعر الفائدة، لكي يتم التحكم في التضخم قبل أن يخرج عن سيطرة المؤسسات المالية التي تحمل على عاتقها مسؤولية تدبير السياسات النقدية، حيث يُعتبر الرفع من سعر الفائدة الرئيسي الآلية أو الأداة النقدية الأبرز لدى جل البنوك المركزية، من أجل كبح والتحكم في نسب التضخم العام الذي يضرب القدرة الشرائية داخل الاقتصاد، لكنها تبقى غير فعّالة في بعض الحالات الخاصة والمعقدة اقتصاديا.

نظريا، قرار رفع سعر الفائدة الهدف منه عرقلة الولوج إلى الاقتراض، بمعنى زيادة عبء القروض الجديدة الاستهلاكية والاستثمارية، من أجل الضغط على المقترضين أفرادا أو شركات لغاية تأجيل الاقتراض وإلى حين تراجع معدلات التضخم والتحكم فيها. بمعنى آخر سحب وامتصاص السيولة النقدية من الأسواق نحو الأبناك لإبطاء الاستهلاك. كما أن رفع سعر الفائدة سيدفع في اتجاه انتقال السيولة إلى البنوك على شكل ودائع يحصل أصحابها مقابلها على فوائد مرتفعة من البنوك كأداة استثمار، وهنا ينجح البنك المركزي في سحب السيولة من الأسواق وإضعاف الطلب المرتفع أمام العرض.

تساهم هذه المناورات النقدية في الدفع مرحليا بالعجلة الاقتصادية نحو الركود التكتيكي، حيث تتراجع نسبة النمو إبان فترة الرفع من سعر الفائدة، لكي تعود بعد ذلك العجلة الاقتصادية إلى الدوران بشكل منتظم قادر على تحقيق إقلاع اقتصادي جديد.

ولكي تنجح هذه الاستراتيجية النقدية، وجب على الحكومات أن تنخرط فيها، وتواكب قرارات البنوك المركزية، وهذا بالفعل ما وقع مع الحكومات الأوروبية والأمريكية، حيث فرضت هذه الأخيرة ضرائب مباشرة على أرباح شركات المحروقات، وألغت ضرائب القيمة المضافة على العديد من المواد الطاقية والغذائية إضافة إلى المواد الفلاحية كالأسمدة، وذلك من أجل التخفيف على المواطن والمستهلك من عبء غلاء الأسعار.

وبالفعل تمكنت الحكومات الأوروبية والأمريكية مع بنوكها المركزية من التحكم في نسبة التضخم وخفضها بشكل ملحوظ، مثلا الولايات المتحدة الأمريكية كان قد وصل معدل التضخم فيها إلى 9,1٪ في يونيو من السنة الماضية 2022 ليستقر بعد سنة عند حدود 5٪ وتتوقع نسبة 4,5٪ عند نهاية سنة 2023.

> **بما أن أوكرانيا وروسيا أول المنتجين والمصدرين للقمح، فقد كان العالم على وشك أزمة غذائية حتمية لولا تدخل الأمم المتحدة لحل إشكاليات الشحن بين الطرفين والتي عُرفت «باتفاق شحن وتصدير القمح الأوكراني عبر البحر الأسود»**

الشيء الذي لم تقم به الحكومة المغربية التي اقتصرت على دعم نقابات النقل الطرقي فقط دون الإلغاء المرحلي للضرائب على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للمواد الأساسية، والحيوية منها الطاقية والغذائية التي تؤثر بشكل مباشر على جيوب المغاربة، بينما تركت شركات المحروقات دون أي إجراء للحد من ارتفاع الأسعار بحكم أن أول فاعل في القطاع هو رئيس الحكومة عزيز أخنوش عبر شركته Afriquia Gaz وشركائه في الحزب عائلة بوعيدة المالكة لشركة Petrom ما أدخل رئيس الحكومة في شبهة تضارب صارخ للمصالح.

هل وصلت الحكومة إلى مرحلة الصـدام مع بنــك المغرب ؟

مع وجود قرارات حكومية غير فعّالة لكبح التضخم، اضطر والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري للتدخل، حيث قرر البدء في رفع سعر الفائدة الرئيسي بـ 0,5% في مناسبتين، عند النصف الثاني من سنة 2022، وبالضبط في شهر شتنبر ودجنبر، لينتقل هذا السعر من 1,5% إلى 2,5% عند بداية سنة 2023.

وبعدما كان يُصرّح أنه يراقب الوضع في كل ندوة صحفية تلي اجتماع مجلس بنك المغرب الموسمي، يوضح فيها على عادته القرارات التي يخرج بها الاجتماع، تبين للجواهري أن الحكومة لم تقم بأي إجراءات فعلية للحد من ارتفاع الأسعار، ما دفعه للتدخل بحكم صلاحياته ومسؤولياته تجاه السياسة النقدية للبلاد، لكي لا يصل معدل التضخم لمستويات لن يكون قادرا على التحكم فيها، وتنفلت الأمور من بين يديه.

وبينما كان بنك المغرب يرفع من سعر الفائدة، كانت الحكومة التي يقودها رجل الأعمال عزيز أخنوش تصيغ بشكل مواز مشروع قانون مالية 2023 الذي وصفه الفاعلون والمحللون الاقتصاديون بالقانون «الفوضوي» والذي لا يتماشى مع الاستراتيجية النقدية التي أطلقها بنك المغرب. ورغم أن الحكومة على علم بهذه السياسة النقدية الجديدة بتطوراتها وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، لكنها أصرت بشكل غريب على صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2023 بناء على توقعات وفرضيات غير منطقية مرتكزة على مُعدل تضخم في حدود 2٪ ونسبة نمو تصل إلى 4٪.

3. فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2023

المملكة المغربية Royaume du Maroc
وزارة الاقتصاد والمالية Ministère de l'Economie et des Finances

نمو الناتج الداخلي الخام	%4
محصول الحبوب	75 مليون قنطار
سعر غاز البوتان	800 دولار للطن
معدل التضخم	حوالي 2%
الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفاط ومشتقاته)	%2,5
سعر صرف الأورو مقابل الدولار	1,044

الشرخ بين الحكومة وبنك المغرب

السؤال المركزي وفق هذه التوقعات التي طرحتها الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 هو: كيف للحكومة في أشهر قليلة أن تنتقل من معدل تضخم 8,5٪ (حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط آنذاك) إلى 2٪ داخل اقتصاد ريعي غير مهيكل؟ مع العلم أنها مقبلة عن طريق سياستها النقدية على ركود حتمي في سنة 2023 سيعيش في كنف التضخم الذي تتحكم فيه اعتبارات خارجية، يسمى بالركود التضخمي Stagflation وهو أصعب مُشكل اقتصادي ومالي في آن واحد قد يصيب الدول.

ثم كيف للحكومة أن تحقق معدل نمو في حدود 4٪ في سنة 2023 وسياستها النقدية في طريقها إلى الرفع من سعر الفائدة الرئيسي بهدف كبح التضخم؟ منطقيا، لا يستقيم أن ترفع سعر الفائدة وفي نفس الوقت تعمل على الرفع من نسبة النمو أو أن تتوقع نموا مرتفعا لكي تضعه كفرضية وتبني عليه مشروع قانون المالية. هذا في الوقت الذي حثت فيه حينها وكالة التصنيف الائتماني Fitch Rating بنك المغرب على الرفع من سعر الفائدة، وأفادت أن معدله في تأخر بنسبة 0,5٪ عن الوضع السليم الذي تراه مناسبا حسب مؤشراتها.

بينما كان بنك المغرب يرفع من سعر الفائدة، كانت الحكومة التي يقودها رجل الأعمال عزيز أخنوش تصيغ بشكل مواز مشروع قانون مالية 2023 الذّي وصفه الفاعلون والمحللون الاقتصاديون بالقانون «الفوضوي» والذي لا يتماشى مع الاستراتيجية النقدية التي أطلقها بنك المغرب

ومع كل هذا، مررت الحكومة قانون المالية بهندسة رأسمالية في مجمله، يتضمن العديد من الفرضيات والقوانين التي تتصف بـ»اللا اجتماعية»، مضمونها الهجوم على الطبقة المتوسطة، بفرض ضرائب غير عادلة تحت مسمى الإصلاح الضريبي، قلصت بموجبه الضريبة على الشركات الكبرى (شركات الباطرونا وحكومة رجال الأعمال)، بينما فرضت ضرائب كبيرة على مجمل المهن الحرة (المحاماة، الطب، الصيدلة، المقاول الذاتي..). وهو ما جعل هذا القانون أمام موجة استنكار من جميع فئات المجتمع دفعهم للنزول إلى الشارع من أجل الاحتجاج على هذه القرارات التي اعتبرت «ظالمة».

وبدأت الحكومة سنة 2023 بشرخ واضح بينها وبين بنك المغرب، فهي تدفع نحو تقويض الطبقة المتوسطة بالضرائب وتشجيع الاستثمار للرفع من النمو بهاجس سياسي، وبنك المغرب يريد كبح التضخم والتحكم فيه قبل الانفلات من يده حفاظا منه على الاستقرار المالي والنقدي داخل الاقتصاد الوطني من أجل تخفيف عبء غلاء الأسعار على المواطن.

الاصطدام بين الحكومة وبنك المغرب

سننتظر ثلاثة أشهر ليقع الاصطدام، وبالضبط يوم الثلاثاء 21 مارس، يوم اجتماع مجلس بنك المغرب الموسمي الذي قرر فيه رفع سعر الفائدة من 2,5٪ إلى 3٪ وذلك في إطار مسؤولياته كمؤسسة عمومية مستقلة للتحكم في معدلات التضخم المرتفعة.

أصدر مجلس بنك المغرب بعد نهاية الاجتماع، بلاغا ثقيلا على غير عادته، تضمن مجموعة من النقاط الأساسية التي ضربت عرض الحائط كل التبريرات التي كانت تدلي بها الحكومة عند كل مناسبة، تارة عبر ناطقها الرسمي، مصطفى بايتاس، وتارة عبر رئيسها، عزيز أخنوش.

الحرب الأوكرانية الروسية من أبرز الحجج التي اختبأت خلفها الحكومة وبررت بها موجات غلاء الأسعار، بمعنى أن الحكومة كانت تحاول أن تقنع الرأي العام بأن التضخم الذي ضرب المواد الغذائية والفلاحية في تلك الفترة، وبالضبط في شهر فبراير ومارس 2023 هو تضخم مستورد، ويجب التعايش معه، لكن بنك المغرب كان له رأي آخر حيث أفاد حسب مؤشراته أن هذا التضخم هو محلي ناتج عن ضعف في العرض داخل الأسواق ولا علاقة له بالوضع الدولي.

نقاط مهمة، وجوهرية، تطرق لها اجتماع مجلس بنك المغرب في بلاغه، من بينها النقطة الثالثة التي تتحدث عن أن توقعات بنك المغرب تهم السنتين القادمتين، أي أن التضخم العام سَيُعَمِّرُ طويلا. هذا، في الوقت الذي تطرقت النقطة الرابعة، من نفس البلاغ، إلى تسارع التضخم نتيجة صدمات العرض الداخلية في المواد الغذائية، بعيدا عن العوامل الخارجية (التضخم المستورد) التي كانت تتحجج بها الحكومة على طول الأزمة، وهو الطرح الذي عززته المندوبية السامية للتخطيط، في نفس اليوم، وأعلنت على أن التضخم الذي يضرب المواد الغذائية والفلاحية تجاوز 10٪.

بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

بلاغ صحفي

اجتماع مجلس بنك المغرب

الرباط في 21 مارس 2023

1. عقد مجلس بنك المغرب يوم الثلاثاء 21 مارس اجتماعه الفصلي الأول برسم سنة 2023.
2. في مستهل الاجتماع، أشاد المجلس بالإنجازات الملموسة التي حققها بلدنا في الآونة الأخيرة، ومنها على الخصوص خروجه من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي والتقييم الإيجابي لصندوق النقد الدولي عقب الطلب الذي تقدم به المغرب للحصول على خط الائتمان المرن وكذا الشروط المواتية التي استفاد منها الإصدار الأخير للخزينة في السوق الدولية. ومما يزيد من قيمة هذه الإنجازات السياق العالمي الصعب الذي تحققت فيه والذي يتسم بعدم اليقين، في ظل استمرار النزاع في أوكرانيا والانقسام الجيوسياسي وتشديد الشروط الائتمانية وتنامي المخاطر المرتبطة بالأزمات البنكية.
3. بعد ذلك، تدارس المجلس تطور الظرفية الاقتصادية الوطنية والتوقعات الماكرو اقتصادية لبنك المغرب خلال الفصول الثمانية المقبلة. واستفسر بشكل خاص عن انتقال قراراته الأخيرة المتعلقة برفع سعر الفائدة الرئيسي.
4. وذكر المجلس في هذا الصدد أنه رغم التقلص النسبي للضغوط الخارجية المنشأ، فإن أحدث المعطيات المتوفرة تشير إلى استمرار تسارع التضخم، نتيجة على الخصوص لصدمات العرض الداخلية على بعض المواد الغذائية. وأحاط علما في هذا الإطار بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين عرض هذه المنتجات وضمان السير الجيد لأسواقها.

■ مقتطف من بلاغ بنك المغرب الصادر في 21 مارس 2023

المُعطى الذي يمكن الخروج به كخلاصات، هو أن التضخم الذي ضرب المواد الغذائية والفلاحية بالخصوص ليس مستوردا، أي لا علاقة له بالظروف والأسعار الدولية التي عادت إلى ما قبل الحرب الروسية/الأوكرانية، بل هو راجع بالخصوص إلى ضعف في العرض الداخلي، ولا علاقة له بتداعيات الوضع الدولي، وهو ما يعبر عن ضعف في الإنتاج الفلاحي وفي تزويد الأسواق بالكميات المناسبة التي تذهب للتصدير من أجل تحصيل هوامش أرباح أكبر بالعملة الصعبة، إضافة إلى فشل مخطط المغرب الأخضر الذي صُرفت عليه من مالية الدولة ما يزيد عن 13 مليار دولار.

> **المُعطى الذي يمكن الخروج به كخلاصات، هو أن التضخم الذي ضرب المواد الغذائية والفلاحية بالخصوص ليس مستوردا، أي لا علاقة له بالظروف والأسعار الدولية التي عادت إلى ما قبل الحرب الروسية/الأوكرانية، بل هو راجع بالخصوص إلى ضعف في العرض الداخلي**

هذه الخلاصة، هي نفسها التي خرج بها المندوب السامي للتخطيط، أحمد الحليمي بعد خمسة أيام من اجتماع مجلس بنك المغرب، حينما أكد في حوار له مع الجريدة الإلكترونية Media24، أن التضخم ليس مستوردا، بل مَحلي، وراجع إلى ندرة في العرض الذي أصاب الأسواق المحلية نتيجة السياسة الفلاحية غير الناجحة، حيث حث الفاعلين الحكوميين على نهج مخطط جديد للصناعة الفلاحية، في تلميح منه إلى فشل مخطط المغرب الأخضر الذي توجه للتصدير ومراكمة أرباح طائلة استفاد منها كبار الفلاحين عوض سياسة فلاحية موجهة للأسواق الداخلية تراعي القدرة الشرائية للمواطن المغربي البسيط.

وفي قرصة أذن منه للحكومة، أشار الحليمي إلى أن الحكومة وجب عليها أن تحترم الرأي العام وتتعامل معه بنضج وأن تقول له الحقيقة لكي ينخرط في أي إصلاح مجتمعي بشكل جدي.

وبالعودة إلى بلاغ بنك المغرب في نقطته الخامسة، نجده يتحدث عن رفع دعم صندوق المقاصة على البوتان والمواد الأساسية في القريب العاجل، وهو الإجراء الذي من شأنه أن يبقي على التضخم في مستويات كبيرة، ومع ذلك لا تزال الحكومة غامضة في هذا الموضوع، ولا تريد أن توضح هذا اللبس بشكل رسمي، ولا أحد داخل الدولة يريد تحمل مسؤولية تمرير هذا القرار الذي يتم تقاذفه بين التعجيل والتأجيل.

في النقطة السادسة من ذات البلاغ، نجد أن بنك المغرب تحدث عن رفع سعر الفائدة المرجعي إلى 3٪ من أجل التحكم في دوامات التضخم العام، وليس فقط التضخم الشهري أو المرحلي. والرفع من سعر الفائدة هو الآلية الوحيدة بالنسبة لبنك المغرب للتحكم في التضخم العام، بالرغم من معارضته من طرف أرباب العمل CGEM ولوبي الأبناك الذين تختلف قراءتهم للوضع العام وللتضخم وإن كان قد يصل إلى مستويات غير متحكم فيها، لأن الأساس بالنسبة لهم هو الولوج إلى القروض بنسب منخفضة وعدم الدخول في ركود مرحلي لاستثماراتهم غير المدروسة أو المُفتقدة لدراسات محترفة في تدبير المخاطر، بحكم بنيتها التي تعتمد على ريع هيكلي داخل منظومة اقتصادية هشة، وهو ما عرت عليه أزمة كورونا.

6. بناء على كافة هذه المعطيات، قرر المجلس رفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع 50 نقطة أساس إلى 3%، وذلك لتفادي حدوث دوامات تضخمية قائمة بذاتها ولتعزيز تثبيت توقعات التضخم بغية تيسير عودته إلى مستويات تتماشى مع هدف استقرار الأسعار. وسيواصل المجلس تتبع تطور الظرفية الاقتصادية والضغوط التضخمية عن كثب، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

■ مقتطف من بلاغ بنك المغرب الصادر في 21 مارس 2023

هذا، في الوقت الذي أكدت النقطة الحادية عشر من بلاغ بنك المغرب على أن المساحات المزروعة ضعيفة وستؤثر على مردود المنتوج الفلاحي، وذلك راجع إلى القيود التي فرضتها وزارة الداخلية على مياه الري بسبب الجفاف، مما أدى إلى تقليص الأراضي المزروعة خوفا من جفاف قادم أكثر قسوة، لكن هذه التوقعات لم تكن صائبة.

11. على الصعيد الوطني، وبعد بداية صعبة، انتعش الموسم الفلاحي نسبيا بفضل التساقطات المطرية الأخيرة. غير أنه يتوقع أن يكون إنتاج الحبوب الثلاثة الرئيسية محدودا بالمساحة المزروعة التي لم تكن قد تجاوزت 3,65 مليون هكتار حسب وزارة الفلاحة. كما يرجح أن تتأثر الزراعات الأخرى من غير الحبوب بالقيود المفروضة على مياه الري وبغلاء المدخلات. وفي ظل هذه الظروف، تشير توقعات بنك المغرب، المعدة بناء على المعطيات المتاحة إلى غاية 10 مارس

■ مقتطف من بلاغ بنك المغرب الصادر في 21 مارس 2023

إلغاء الندوة الصحفية وارتباك بنك المغرب في التعامل مع بلاغه، بينما كان الرأي العام الوطني والدولي، والمؤسسات الاقتصادية، وجميع الفاعلين الاقتصاديين ينتظرون خروج عبد اللطيف الجواهري بعد الاجتماع في ندوته الصحفية الاعتيادية لتوضيح ما جاء به بلاغ البنك المركزي للمملكة، إضافة إلى الأسباب الموضوعية التي دفعت المجلس إلى الاستمرار في الرفع من سعر الفائدة، كلها عوامل جعلت العديد من علامات الاستفهام وحتى التعجب تتراقص فوق رؤوس العديد من المهتمين بالشأن المالي والاقتصادي، وحتى الفاعلون داخل بنك المغرب لم يتمكنوا من معرفة هذه الأسباب، حيث تم إخبار الصحفيين المتواجدين في عين المكان أن الندوة الصحفية ألغيت، بدون تقديم أي تفسير، أو مبرر مقنع.

هذا الارتباك، تناسلت بعده الكثير من الأسئلة التي بقيت عالقة بدون أجوبة، أهمها ما يخص الدوافع التي قد تكون وراء إلغاء ندوة قادرة على إرباك السوق المالي والمستثمرين المحليين والأجانب والأبناك في المغرب؟

<< الفوضى التي خلقها بنك المغرب **بإلغاء الندوة الصحفية للوالي عبد اللطيف الجواهري، تعززت بعد ساعة أو ساعتين تقريبا من نشر بلاغ البنك على موقعه الرسمي، حيث تم حذفه من الموقع الرسمي، لكن بعد 16 ساعة يتم إعادة نشره من جديد بعد ضغط إعلامي كبير** تناسلت معه الأسئلة حول مصير البلاغ، ومصير قرار بنك المغرب برفع سعر الفائدة إلى 3%، لأن إلغاء الندوة وسحب البلاغ حركتان توحيان بأن هناك جهة داخل الدولة حاولت الضغط لكي يتراجع بنك المغرب عن قراره برفع سعر الفائدة. ليُطرح سؤال جديد يحمل بين طياته كل ثقل المغامرة بالتوازنات المالية للدولة وهو: مَن يا ترى هذه الجهة أو الجهات التي لا يروقها ما تضمنه بلاغ بنك المغرب؟

أسئلة حاولنا توجيهها إلى بنك المغرب، لكننا وجدنا صعوبة كبيرة في تلقي إجابات تخص الاستمرار في الرفع من سعر الفائدة، وحجة التضخم المستورد، واحتمالية رفع دعم صندوق المقاصة، والاختيارات الاستراتيجية للحكومة التي تبيّن أنها غير صائبة في ما يتعلق بالسياسة الفلاحية، وكلها أسباب من شأنها أن تكون وراء الارتباك الحاصل والنابع من ضغوطات كبيرة تطبقها الباطرونا CGEM ولوبي الأبناك على بنك المغرب، من أجل ولوج سلس للقروض بنسب منخفضة والحفاظ على النشاط التجاري والبنكي دون مراعاة التحديات المجتمعية الأخرى، كنسبة التضخم المرتفعة.

وإن كان لوبي الأبناك يعارض بشراسة الرفع الأخير لسعر الفائدة، فالحكومة لم تكن تضع ضمن أولوياتها خفض الأسعار والتحكم في نسبة التضخم، بل كان هاجسها النتائج السياسية بشكل محض، من خلال تحقيق نسبة نمو مرتفعة هذه السنة على أنقاض الطبقات الشعبية المتضررة من غلاء الأسعار.

مصداقية «بنك المغرب» على المحك

نشر بلاغ دوري للبنك المركزي ثم سحبه، وإعادة نشره، ثم إلغاء ندوة البنك المسؤول عن التوازنات المالية للدولة، كلها عوامل تضرب مصداقية وصورة «بنك المغرب» أمام الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الدولية، وتربك ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، ما جعل الهدف من إعادة نشر البلاغ في الموقع الرسمي لبنك المغرب تفادي التضحية بمصداقية المؤسسات وسط صراعات ضيّقة كانت ستعصف بمصالح المتصارعين، وتدخل الدولة في مرحلة الشك.

وهو الشك الذي بقي قائما، بعد اجتماع مجلس بنك المغرب يوم 21 مارس الذي وُصِفَ بـ «الثلاثاء الأسود»، امتنع فيه والي بنك المغرب عن إقامة الندوة الصحفية الاعتيادية من أجل توضيح قراراته للرأي العام المحلي والدولي عن الوضعية المالية والنقدية التي يعيشها المغرب، غير أنه، وبعد 24 ساعة من إلغاء ندوته الدورية مع الإعلاميين، عَقَدَ ندوة صحفية مُغلقة في موضوع «الشمول المالي» إلى جانب ملكة الأراضي المنخفضة، بصفتها المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل من أجل التنمية، ليعيد السؤال طرح نفسه: كيف لوالي بنك المغرب أن يلغي ندوة حساسة، تخص القرارات الكبرى لمالية المغرب، وبعد يوم واحد، يعقد ندوة ليست ذا أهمية كبرى؟

وحسب بعض المراقبين، فإن الجواهري بهذه الحركة، أكد فعليا، أن هناك أيادٍ خفية نزلت من السماء للتعتيم عن وصول المعلومة الحقيقية حول التحديات الاقتصادية والمالية التي يعيشها المغرب للرأي العام، وغالبا كل من يعارض رفع نسبة الفائدة. وما يؤكد ذلك، هو عدم عقد الندوة طيلة الفترة البينية التي تفصل بين الاجتماع الموسمي الأول والثاني لمجلس بنك المغرب أي ثلاثة أشهر إلى غاية الثلاثاء 20 يونيو 2023.

وكما كان متوقعا حسب المعطيات التي أشرنا إليها في هذا الملف، قرر اجتماع مجلس بنك المغرب الموسمي الثاني في 20 يونيو الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في 3٪ دون رفعه رغم أن مستوى نسبة التضخم لازال مرتفعا يناهز 6,2٪، وعدم الرفع من سعر الفائدة ولو بـ 0,25٪ يُؤكد كل الفرضيات التي طرحناها حول الضغوط التي تعرض لها بنك المغرب في الثلاث أشهر الأخيرة من أجل إيقاف دورة التشدد النقدي والتي وضعته في ارتباك واضح بين الندوة الملغية والتراجع عن الرفع في اجتماعه الأول برسم سنة 2023. وفي ندوته الصحفية التي تلت اجتماع 20 يونيو صرح والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري جوابا على سؤال أحد الصحفيين أن السياسة المالية في تناغم كبير مع السياسة النقدية، هذا التصريح جديد وغير مفهوم بحكم أنه كان دائما ما ينتقد القرارات الحكومية في ما يخص السياسة المالية، ويؤكد أيضا هذا التصريح أن والي بنك المغرب رضخ لضغوطات الحكومة حول تفضيل النمو على كبح التضخم الذي يتراجع ببطئ رغم أن أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية تواصل تراجعها لتصل لمستويات دون تلك المسجلة قبل بداية النزاع في أوكرانيا، ما يحيلنا إلى أن هناك تضخما بنيويا أصبحنا نُطبّع معه، ونتجرعه يوما بعد يوم.

وحسب بعض المراقبين، فإن الجواهري بهذه الحركة، أكد فعليا، أن هناك أيادٍ خفية نزلت من السماء للتعتيم عن وصول المعلومة الحقيقية حول التحديات الاقتصادية والمالية التي يعيشها المغرب للرأي العام

ومع خرجة الجواهري الأخيرة، أُعلن ولو ظاهريا انتهاء الاصطدام والسجال الذي دام 6 أشهر بين حكومة رجال الأعمال التي يقودها عزيز أخنوش، وبنك المغرب الذي يرأسه عبد اللطيف الجواهري، وذلك، برضوخ هذا الأخير للسياسة الحكومية التي تطمح إلى تحقيق نسبة نمو تصل إلى 4٪ حسب فرضياتها من أجل إنقاذ سنتها السياسة، إضافة إلى عدم الدخول في ركود مرحلي يؤزم مصالح الكبار ويعرقل استثماراتهم، دون الاكتراث إلى الأسعار المشتعلة والتي تضرب جيوب الطبقة المتوسطة والمسحوقة.

هل سبب أزمة «سيولة الكاش» راجعة لثقافة متجذرة عند المغاربة أم لعدم ثقتهم في المؤسسات البنكية؟

خلال ندوة الشمول المالي الأخيرة، طرح والي بنك المغرب فكرة الضريبة على المعاملات بالكاش، وَصَرّح أن أرقام التعاملات بالكاش مرتفعة في المغرب بالتحديد، ووجب تطوير آليات للأداء الرقمي السلس، حيث كانت جل هذه المقترحات تصب نحو تقليص الكاش (السيولة النقدية) المتداول وسحبه نحو الأبناك التي تعاني من أزمة سيولة حقيقة.

من بين المظاهر القوية التي طفت على السطح، والتي تعتبر كبوادر أزمة السيولة عند الأبناك، هو إقدام بنك المغرب في شهر يناير 2023 على شراء معظم سندات الخزينة آنذاك من السوق الثانوية، والتي تقدر قيمتها بـ 17 مليار درهم، بمعنى أن بنك المغرب اشترى السندات التي طرحتها خزينة الدولة من لدن الأبناك (المشتري الأول) لذلك تسمى السوق الثانوية.

تلك السندات يتم طرحها من طرف الدولة لتغطية عجز النفقات، أي بمعنى آخر أن بنك المغرب ضرب عصفورين بحجر واحد، اشترى ديون الدولة، وفي نفس الوقت خفف على الأبناك مؤقتا ضغط السيولة لأن الدفع سيكون عبارة عن كاش المنتوج الخالص لدار السكة. وكل مؤشرات بنك المغرب الرسمية تشير إلى أن هناك أزمة سيولة (الكاش) عند الأبناك، بحيث ارتفعت السيولة المتداولة Le Cash en circulation إلى 355 مليار درهم في أواخر 2022 كأول بلد في المنطقة وفي العالم العربي يتعامل بـ«الكاش»، حيث يصل عجز السيولة حسب بنك المغرب إلى 89 مليار درهم، ويتوقع أن يفوق 100 مليار في سنة 2024.

أسباب ارتفاع التداول بـ«الكاش»

داخل المجتمع المغربي، تعتبر العقلية التقليدية من أبرز أسباب التعامل الواسع بالكاش داخل العجلة الاقتصادية، والسؤال المطروح هو: هل هذه العقلية راجعة لثقافة متجذرة أم لعدم الثقة في المؤسسات البنكية وخدماتها؟ الجواب مُعقد، لكن من بين مؤشرات ارتفاع «الكاش» عند المغاربة، هناك قيمة تحويلات مغاربة العالم من سنة «كورونا» إلى يومنا هذا، بحيث أصبحت تتجاوز 100 مليار درهم كل سنة، ولهذه التحويلات طابع اجتماعي تضامني، مما يؤدي إلى ضخ سيولة كبيرة عند غالبية الطبقات التي لا تتعامل مع الأبناك، منها المعوزة، وتلك التي تعاني الهشاشة.

كما أن هناك تجارة المخدرات واقتصاد «النوار» الذي يساهم بشكل كبير في تداول العملة بالكاش، على غرار الاقتصاد غير المهيكل الذي يشكل نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد المغربي بحيث لا تمر سيولته في مجملها عبر الأبناك.

من بين المظاهر القوية التي طفت على السطح، والتي تعتبر كبوادر أزمة السيولة عند الأبناك، هو إقدام بنك المغرب في شهر يناير 2023 على شراء معظم سندات الخزينة آنذاك من السوق الثانوية، والتي تقدر قيمتها بـ 17 مليار درهم

في هذا السياق، أكد المحلل الاقتصادي أيوب الرضواني، في تصريح لـ«الصحيفة» أن ثقافة المغاربة التقليدية المحافظة القائمة على حب التعلق والتعامل مع كل ما هو مادي ملموس (مضمون) على حساب ما هو افتراضي رقمي مشكوك فيه.

مشيرا إلى أنه بالنسبة لمن يملكون بطاقات بنكية مُعدة للاستعمال الرقمي، قليلا ما يلجؤون لها لانعدام الثقة في التعاملات الرقمية، وهو الارتياب الذي يزداد يوما بعد يوم مع فرض البنوك رسوما على خدمات الدفع عبر التطبيقات، ولجوء عدد كبير من المواطنين الميسورين إلى سحب مدخراتهم من المصارف وتحويلها إلى معدن الذهب، أو لعملة صعبة وإبقاءها تحت الوسادة، نتيجة الخشية من تقلبات قد تضعف العملة (التعويم) أو النظام البنكي بأكمله.

للخروج من هذا المأزق، يضيف الرضواني، شرع بنك المغرب في العمل بإجراءات موضوعية للتقليل من ضغط السيولة عند الأبناك وعلى الاستثمار، حيث تحرك مؤخرا لتعميم وتوفير وسائل برنامج «M-wallet» للأداء السريع عبر رقم الهاتف النقال والتحسيس بأهمية هذه العملية، حيث بدأ العمل بالتحويلات المالية الآنية بين الحسابات البنكية، بداية شهر يونيو الماضي، كما سَيُطرح مستقبلا مشروع قانون الضريبة على الكاش كما جاء على لسان والي بنك المغرب خلال الندوة التي جمعته بملكة الأراضي المنخفضة حول موضوع الشمول المالي.

بمعنى آخر – يضيف المحلل الاقتصادي – أن أي أداء بالكاش سيصبح مؤدى عنه بنسبة كبيرة لغاية اجتنابه والمرور عبر الأداء الالكتروني، وهي

الحركة الرسمية التي تؤكد وجود أزمة سيولة داخل الاقتصاد الوطني بالنسبة للمؤسسات الائتمانية، وما يعزز هذا المعطى هو عندما تقدمت وزيرة المالية نادية فتاح العلوي بطرح مشروع مرسوم يوم 28 مارس 2023 تحدد بموجبه شروط منح ضمان الدولة لتغطية السيولة الاستعجالية، أي أن بنك المغرب لكي يمنح سيولة بصفة استعجالية وطارئة للمؤسسات البنكية التي تعيش أزمة سيولة خانقة، وجب عليه حسب قانونه التنظيمي أن يأخذ ضمانا من لدن الدولة، من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والمتانة المالية.

مجلـــة
الصحيفة السياحيـة

قريبـا في الأكشـاك

#assahifa
www.assahifa.com

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

المَسْكُوت عنه حول أول سيارة مغربية الصُنع.. الصحيفة تُعيد نسج خيوط قصّة تسلّل NEO إلى القصر الملكي بدون «وسادة السلامة»

الصحيفة – خولة اجعيفري

توّجت رحلة صناعة السيارات في المغرب، التي انطلقت أواخر خمسينيات القرن الماضي، بتقديم نموذج لأول سيارة محلية تدعى «نيو» ويُراهن عليها لتعزيز علامة «صنع في المغرب» وتكريس مكانة المملكة كمنصة تنافسية رائدة في صناعة السيارات تتسيّد القارة السمراء، وتنافس بقوة كبار المنتجين حول العالم، لكن الغموض الذي يكتنف أساريرها جدير بالتفحّص.

ولم يُصدّق المغاربة حقيقة هذا الطموح المشروع، ومدى كونه وشيكا، ولا يدخل ضمن صنف أحلام العصر الخاصة بالسياسيين ومدبّري الشأن العام التي تعوّدوها طيلة عقود مضت، إلا بظهور عاهل البلاد الملك محمد السادس، شخصيّا منتصف شهر ماي الماضي على شاشة التلفاز العمومي، خلال حفل تقديم أول نموذج للسيارة المحلية الصنع، الذي احتضنه القصر الملكي في العاصمة الرباط، وهو يتعرّف عن قرب على السيارة الحمراء الواقفة بشموخ في قلب رحاب البلاط الملكي التي صنعتها شركة «نيو موتورز»، المموّلة برؤوس أموال مغربية.

ترويج ملكي ولا في الأحلام.. وطموح لامس السقف

لم تخف الصور والفيديوهات التي خلّدت لحفل عرض سيّارة «نيو»، حماسة الملك ورغبته البادية في التعرّف أكثر على تفاصيل «نيو» المغربية من داخل أبوابها الثلاث، بحيث ظهر وهو يلج مقعدها الأمامي ويتحرّى ما تحتويه من مبتكرها رجل الأعمال نسيم بلخياط، الذي كان يقف بمحاذاته طيلة الوقت ليُجيب على أسئلة عاهل البلاد بنبرة المعتز الفخور بسيارته المغربية، التي حظيت بأفضل تسويق وترويج إشهاري من الممكن أن تحوزه أية سيارة جديدة في الأسواق حول العالم، أو يحلم به مصنّعوها.

وعلى أية حال لا يمكن أن يختلف اثنان، على أن ترؤس الملك شخصيا لحفل تقديم السيارة التي من المفترض أن تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية لها 27 ألف وحدة، بنسبة إدماج محلي تصل إلى 65 في المائة، فكرة عبقرية عبّدت الطريق أمام بلخياط للترويج لسيارته، ليس فقط محلّيا وإنما إقليميا ودوليا كيف لا وأعلى سلطة في البلاد تقف شخصيا لتترأس حفل الإعلان وتُبدي إعجابها علنا بالابتكار.

ومما لا شك فيه، فإن مُهندس هذه الفكرة الترويجية خدم بلخياط خدمة العمر باعتباره مقاولا شابا مغربيا. ففي غضون أقل من شهر عن تاريخ الإعلان عن السيارة وبدون أدنى مجهود ترويجي، تمكن من الحصول على طلبات مسبقة في عدد من الدول الأفريقية والخليجية، قبيل بدء التصنيع والإنتاج الرسمي لها الأمر الذي كان سيأخذ منه سنوات من العمل ومجهودات مادية ولوجيستيكية أكبر، ليس فقط من أجل ترويجها في السوق المحلية، لكن أيضا الأفريقية.

ووفق ما أكّده بلخياط لـ «الصحيفة»، تعوّل «نيو موتورز» على إطلاق عملية بيع أكثر من 500 وحدة من السيارة المغربية في السوق المحلية خلال الأشهر المقبلة، معربا عن ثقته الكاملة في الإقبال الذي ستشهده في السوق المحلية ولدى المستهلكين المغاربة الذين ينتظرون على أحر من الجمر موعد سياقتهم لسيارتهم التي تحمل جيناته.

وتراهن الشركة أيضا، على رفع الإنتاج إلى أكثر من 300 سيارة في الشهر، قبل أن تشرع عمليا مع بداية العام المقبل، في تزويد الأسواق الأفريقية بـ«نيو» بمعدل إنتاج أوّلي يبلغ 500 سيارة مرقّمة، قبل رفع سلسلة التسويق إلى 4000 سيارة في العام لاحقا.

المثير للانتباه في سيارة «نيو»، المرتقب الشروع في تسويقها يوليوز الجاري بتسعة ألوان مختلفة، أنها **لا تحتوي على Airbag أو وسادة السلامة**

«نيو» السيارة الجوكر التي تُخفي أسرارها

لكن إلى أي حد يعرف المغاربة «نيو» المغربية؟ وما الذي سيدفعهم للإقبال على اقتناء هذه السيارة دون غيرها؟ من منطلق هذه الأسئلة المشروعة أمام علوّ سقف طموح الشركة ومديرها استهلت «الصحيفة»، مسار هذا التقرير لبحث أغوار الابتكار المغربي «الجوكر» الذي يلفه الكثير من الغموض والاستفهامات، بدءا من المستثمرين على رأس هذا المشروع، ووصولا إلى تفاصيله التقنية المرتبطة بسلامة الاستعمال.

وبعد إزاحة الستار رسميًا عن العلامة في الحفل الذي احتضنه القصر الملكي، عادت سيارة «نيو» المغربية، لتظهر من جديد وبحلة جديدة، على هامش معرض «جيتكس إفريقيا موروكو» الذي نُظم بمراكش خلال الفترة الممتدة ما بين 31 ماي و2 يونيو، حيث تم تخصيص مساحة مهمة في صدر المعرض للسيارة التي اكتست لونا أخضر عسكريا، وتمت إحاطتها بخيط رفيع أحمر اللون يُمنع تجاوزه ويحظر المرور بمحاذاتها أو لمسها، ومع ذلك، المغاربة كانوا سعداء بسيارتهم التي اكتشفوها لأول مرة مع الملك محمد السادس ولم يخفوا اعتزازهم بها من خلال التقاط الكثير من الصور و«السيلفيهات» ولو عن بعد.

والأكيد أن مُعظم المغاربة، وفي الآن ذاته لا يعرفون قصّة هذه السيارة أو مميّزاتها ولا حتى عيوبها، فالنزر الضئيل بخصوصها لا يكفي لتكوين فكرة عن مكوناتها التقنية، ونقاط ضعفها وقوتها، لكن أحبوها سلفا لكونها تحمل جيناتهم ونفس جنسيتهم، وهو ما لمسته «الصحيفة» أيضا في خلال سؤالها لعشرات من المواطنين بالعاصمة الرباط، طنجة، أكادير، الدار البيضاء ومراكش، ممّن أكدوا بنسبة 95 في المائة أن كل ما يعرفونه عن السيارة هو أنها

مهدي بنسعيد
وزير الثقافة والشباب والتواصل

رياض مزور
وزير الصناعة والتجارة

نسيم بلخياط
الرئيس التنفيذي لشركة نيو موطورز

مغربية الصنع، وقريبة من تصميم «الجيب»، فيما يعتقد معظمهم أنها محسوبة على السيارات رباعية الدفع، وثمن اقتنائها يتراوح ما بين 17 و19 مليون سنتيما وتعمل بمحرك البنزين.

بلخياط، بنسعيد ومزور .. العقول المدبرة

بهذا نعود لبداية حكاية سيّارة لا يعرف الكثيرون أن عمرها يفوق سبع سنوات، لكنها أثارت الجدل حتى قبل دخولها غمار التصنيع، بحيث لم تكن سوى ثمرة شراكة بين نسيم بلخياط الذي قُدّم للمغاربة كمبتكر للسيارة والرئيس التنفيذي لشركة نيو موطورز، ووزير الثقافة والشباب والتواصل، مهدي بنسعيد «الشريك الخفي» الذي يمتلك أسهما بقيمة 50 في المائة من العلامة المصنّعة، من خلال شركته Business of Ili والتي أصبحت تحت اسم «Ingm»، نسبة إلى الحروف الأولى لكل من اسمه واسم ابنيه وزوجته، والتي يمتلك فيها أسهما بقيمة 51 في المائة، وفق ما كشفته وثائق تحقيق كان موقع «لوديسك» قد نشره يناير الماضي.

وفي وقت فضّل فيه بنسعيد التواري في ظل هذا المشروع الضخم والإبقاء على بلخياط في الواجهة باعتباره وجها إعلاميا للسيارة والمتحدث باسم الشركة المشتركة، على الرغم من أن دخوله هذه المغامرة التجارية كان قبيل سنوات من استوزاره، إلا أن صديقه الوزير وزميله في الحكومة أيضا رياض مزور هو الآخر كان له نصيب في سيناريو هذه القصة من تحت قبعة وزارة الصناعة، بحيث خرج فجأة ليخصّ منصة «الشرق اقتصاد»، شهر دجنبر الماضي، بخبر توقيع اتفاقية استثمارية بقيمة 50 مليون أورو لإنشاء مصنع مخصص لإنتاج علامة محلية للسيارات دونا عن أي مؤسسة إعلامية وطنية.

ولا شك أن معالم هندسة الحملة الترويجية للسيارة بدت واضحة الآن، سيّما وأن المسؤول الحكومي لم يكتف بهذا، بل أكد أن الاستثمار المغربي 100 في المائة للعلامة الجديدة، وقد كان وقتها «بمرحلة الترخيص النهائي، بعد أن اجتازت كافة التجارب والاختبارات بنجاح» موردا أنه «سيكون الإنتاج موجهاً في المرحلة الأولى للسوق المحلية».

وأسهب مزور شهر دجنبر الماضي، في ذكر التفاصيل المصنع الذي سينتج سيارات ذات محركات تعمل بالوقود الحراري، ولن يتضمن خط إنتاج سيارات كهربائية، وسيتم ضخ استثمار 50 مليون أورو على مدى 3 سنوات، كاستثمار أساسي بخلاف التكاليف التشغيلية، مشيرا إلى كونه «أول استثمار مغربي في صناعة السيارات سيكون «بطاقة إنتاجية تناهز 3000 سيارة في العام، على أن يصل الرقم إلى 20 ألفاً بعد 4 سنوات»، رافضاً وقتها الإفصاح عن اسم العلامة التجارية للسيارة الجديدة باعتبار أن ذلك يعود لأصحاب الاستثمار.

وبالفعل، أُحدثت الوحدة الصناعية لـ «نيو موتورز» بعين عودة (جهة الرباط-سلا-القنيطرة) على مساحة 5 آلاف متر مربع، وباستثمار إجمالي للمشروع يبلغ 156 مليون درهما، يهدف إلى إحداث 580 منصب شغل مع بدء الإنتاج في شهر يوليوز المقبل، كما يتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية 27 ألف وحدة.

> السيارة وفي نسختها الحالية موجهة للاستخدام كوسيلة للتنقل في وسط المدن أو أثناء السفر أو في المناطق القروية، إذ تبلغ سعتها 350 لترا، كما أن قطع غيارها متوفرة في السوق المحلية

ما الذي يُميّز «نيو»؟

يضُم مصنع سيارة NEO بحسب ما أكده نسيم بلخياط لـ «الصحيفة»، ثُلة من الكفاءات المغربية الشابة التي لا تتجاوز أعمارها 37 سنة، وتعتبرها الشركة رهانا وثروة بشرية لتحقيق النجاح، مشيرا إلى أن المشروع سيكبر أكثر في غضون السنوات المقبلة وستكبر معه الطموحات، وبالتالي سيتمكن من تحقيق مناصب شغل جديدة.

واعتمدت Neo Motors، على ما يناهز 250 شركة مغربية، للأخذ بيدها في تطوير السيارة وقطع غيارها، وذلك بنسبة إدماج محلي في حدود 65 في المائة، بحسب ما أكده بلخياط للصحيفة، مفسّرا وقع اختيار شركته على محرك البنزين بالذات، لكونه مُصنّع ومصمم في المغرب، وبالتالي هذا هو دافع الشركة الأول فضلا عن حضور الاعتبارات الاقتصادية وتوفره على نوعان سعة الأول ثلاث أسطوانات تُولّد 82 حصانا، والثاني أربع أسطوانات تولّد 115 حصانا.

ولم يستبعد بلخياط، إمكانية أن تحدث تغييرات في المستقبل البعيد بشأن نوعية المحرك، لكنه شدّد في الآن ذاته، على أنه «راض أتم الرضى على ما تم تقديمه في سيارة NEO»، موردا في الآن ذاته أن الشركة بدأت تعمل فعليا على توفير سيارة جديدة رباعية الدفع هذه المرة من نوع «نيو» لكنها كهربائية وبحجم أكبر وستكون من خمسة أبواب خلافا للحالية، التي تتكون من ثلاثة أبواب فقط، وسقف قابل للطي.

وأوضح بلخياط في تصريحه، أن السيارة وفي نسختها الحالية موجهة للاستخدام كوسيلة للتنقل في وسط المدن أو أثناء السفر أو في المناطق القروية، إذ تبلغ سعتها 350 لترا، كما أن قطع غيارها متوفرة في السوق المحلية إذ يتم تصنيعها داخل الوحدة الصناعية «بعين عودة» مما يعني أن الزبناء المغاربة وحتى الأفارقة لن يجدوا أي مشكل في تحصيلها.

مفاجأة.. لا وجود لـ «وسادة السلامة» في «نيو»

المثير للانتباه في سيارة «نيو»، المرتقب الشروع في تسويقها يوليوز الجاري بتسعة ألوان مختلفة، أنها لا تحتوي على Airbag أو وسادة السلامة بحسب ما لاحظته «الصحيفة» ضمن بطاقتها التقنية التي اطلعت عليها، وأكده مبتكرها والرئيس التنفيذي للشركة المصنّعة نسيم بلخياط للجريدة، وهي النقطة المثيرة التي تفرض طرح أسئلة مشروعة وضرورية حول مدى توفّر NEO على معايير السلامية التي أهلتها للحصول على ترخيص المصادقة النهائية للمركبة الأولى من الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية شهر فبراير الماضي.

بلخياط، وفي جوابه على سؤال «الصحيفة» بهذا الخصوص، قال إن سيارته الجديدة اجتازت جميع التجارب التي خولت لها الحصول على المصادقة النهائية لتسويقها للعموم، على الرغم من عدم توفرها على وسادة السلامة التي «لا تعدو أن تكون جزءا من القائمة المكونة لسيارة نيو المغربية».

ودافع المبتكر المغربي، على اختياره بعدم توفير «الإيرباك» في سيارته المغربية، مشدّدا على أن هذا الأمر لم يخلق أدنى مشكل يتهدد سلامة مستعمليها، كما لن يؤثر أيضا في مدى إقبال المغاربة والزبناء الأجانب على اقتناء سيارة NEO، لاعتبارات عدة أولها أن وسادة السلامة لا تُعد إجبارية بموجب القوانين الجاري بها العمل في المغرب وحتى في أوروبا.

وبحسب شركة «نيو موتورز» المصنّعة، فإن «الإيرباك» ليس حلّا لمشكل حوادث السير، بل إنه «أصل المشكل في أحايين كثيرة»، وفق بلخياط الذي لفت إلى أنه من المشاكل التي تطرح في عدد من السيارات المتواجدة في السوق هي الاستدعاءات المرتبطة بوسادة السلامة، سيما «إذا لم يتم تركيبها بشكل جيد أو حدث أي خلل في ذلك، الأمر الذي يتسبب للأسف بعشرات من حوادث السير» على حد تعبيره.

وفي رده على سؤال لـ «الصحيفة» حول إمكانية أن يُراجع قراره لاحقا ويُقرر إنتاج سيارات بوسادة الأمان في سيارة «نيو»، لم يستبعد بلخياط الفكرة لكنها تبقى مؤجلة «ربما العام المقبل، على اعتبار أن الأمر مرتبط بالهندسة، وإذا كنا سنضع خيارا ولا نتحكم به إذن يفضل ألا نفعله من بادئ الأمر» يقول نسيم بلخياط.

السيارة رُفضت قبل سنتين ونصف

جواب بلخياط الذي تحدث بنبرة الواثق، دفع «الصحيفة» إلى توجيه أسئلتها حول هذه النقطة موضع الاستفهام، مباشرة صوب الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية التي منحت التراخيص الممكّنة من التسويق لـ «نيو موتورز» شهر فبراير الماضي، أي قبيل خمسة أشهر فقط عن موعد انطلاق التسويق المرتقب فما الذي حدث حقا؟

وفق التصريحات التي خصّت بها وكالة NARSA «الصحيفة»، فإن المركبة الأولى لنموذج NEO أجرت الفحوصات اللازمة كاملة، التي أهّلتها للظفر بالترخيص اللازم أخيرا، وذلك بعدما سبق ورفضت تمكين «نيو موتورز» من ذلك قبل عامين ونصف لعدم توفّرها على الفحوصات التقنية المرتبطة بالسلامة والتي تُعوض «الإيرباك» من الناحية القانونية.

> بحسب شركة «نيو موتورز» المصنّعة، فإن «الإيرباك» ليس حلّا لمشكل حوادث السير، بل إنه «أصل المشكل في أحايين كثيرة»

وبهذا الخصوص، أوضحت مصادر مسؤولة في «نارسا» لـ «الصحيفة»، أن المستثمرين في الشركة والمقصود هنا طبعا نسيم بلخياط عضو الاتحاد العام لمقاولات المغرب وقتها، وبنسعيد قبل استوزاره، لم يكونا على علم مسبق بالقوانين الجاري بها العمل في الشق المرتبط بمنح التراخيص، وبالتالي استفسرا الوكالة التي شرحت لهما المسطرة التقنية بكل بساطة وأمدّتهما بقائمة المختبرات المعتمدة خارج المغرب في ظل غياب أي مختبر للفحص التقني في المملكة، وذلك قبل أن تعود الشركة وقد أكملت نصاب أوراقها القانونية تزامنا مع استثمارات إحداث المصنع بعين عودة.

وتأكيدا لنقطة عدم جاهزية «نيو» قبل سنتين ونصف قبيل تعثّرها بمسألة الفحوصات التقنية، أوضح رئيس مصلحة التصديق على المركبات في «نارسا» والمكلّف بملف السيارة المغربية، يونس زوفير في التصريح الذي خصّ به «الصحيفة»، أن ما كان ينقص شركة «نيو موتورز» هي المعلومة أولا، ذلك أن أي منتج بشكل عام يخترع أي نوع من المحركات، يكون مؤهلا تقنيا في معتقده ووفق دفتر تحمله، «لكن في الحقيقة لوائحنا الخاصة بالموافقة هي التي تحدد المعايير باعتبارها اختبارا آخر، وبالتالي من الطبيعي ألا يكون المستثمر أو المبتكر على علم بلوائح الموافقة بمنح الترخيص أو règlement d'homologation التي نضعها، بيد أنه وعلى أية حال نشرح لهم الأمر برمّته وأنه لا يمكننا منح تراخيص دونما توفّر الشروط القانونية المؤهلة وينتهي الأمر».

> وفق التصريحات التي خصّت بها وكالة NARSA «الصحيفة»، فإن المركبة الأولى لنموذج NEO أجرت الفحوصات اللازمة كاملة، التي أهّلتها للظفر بالترخيص اللازم أخيرا، وذلك بعدما سبق ورفضت تمكين «نيو موتورز» من ذلك قبل عامين ونصف لعدم توفّرها على الفحوصات التقنية المرتبطة بالسلامة والتي تُعوض «الإيرباك» من الناحية القانونية.

وليبسّط فكرته أكثر، قال زوفير: «أنا مثلا كمخترع لدراجة نارية، قوة محركها تجاوزت 4 كيلوات، بالنسبة إلي كمخترع هذا أمر جيد، لكن بالنسبة للمسؤول التقني أبدا ليس جيدا على اعتبار أن الحد الأقصى هو 4 كيلوات..هنا يوجد اختلاف فعلا بين الاختبارات التي يقوم بها المبتكر وبين فحص التصديق على المركبات التي نسميه test d'homologation».

إذا غاب «الإيرباك» حضر الفحص التقني

شدّد عصام بنشعبون مدير المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق، في تصريحه الخاص لـ «الصحيفة»، على أن وسادة السلامة أو «الإيرباك» التي عادة ما تكون متوفرة في معظم السيارات التي نستعملها في المغرب «ليست إجبارية بالمطلق وغير إلزامية بموجب القانون المغربي وحتى الأوروبي».

وأوضح بنشعبون، أن السيارات الجديدة من النوع الخفيف، نوعان إما تحتوي على الإيرباك أساسا وبالتالي نمُد أصحابها بالترخيص مباشرة دون أن نطلب اختبارات إضافية، أو العكس فمن الضروري التحقق من منظومة الفرامل، مشيرا في الآن ذاته

إلى أن عددا من السيارات المطروحة في أسواق المغرب وخارجه أيضا لا تحتوي هذه الوسادة على غرار صنف من «داسيا دوستر» الذي لا يملك هذه الخاصية.

وأضاف المسؤول في «نارسا» موضحا: «ما جرت به العادة حقيقة، هو أن غالبية السيارات بها وسادة الأمان، لكن غيابها في ظل توفّر فحوصات تقنية معيّنة في منظومة الفرامل، قانوني تماما، وإذا لم تتحقق أو تنجح فيها السيارة تكون غير مؤهلة لحيازة ترخيص الوكالة من أصله».

معايير منح الترخيص القانوني

وتتعدد فحوصات معايير السلامة الخاصة بالمركبات، والتي تضم عددا من الاختبارات التقنية التي تتحقق من أهلية نظام الأمان على غرار فحص نظام ESP لـ «برنامج الاستقرار الإلكتروني» والذي يُطلق عليه أيضًا ESC لـ «التحكم الإلكتروني بالثبات» اعتمادًا على طراز السيارة، وهو جهاز مساعدة في القيادة مصمم لتحسين تماسك ومسار سيارتك، خاصة على الأرض، وهو الآخر لا يعد ملزما في القانون المغربي الجاري به العمل، وإنما ملزم على نوع محدد من المركبات غير الخفيفة، وبالتالي فإن «نيو» غير معنية بهذا الاختبار وغير ملزمة به تماما كما «الإيرباك»، حسب عصام بنشعبون مدير المركز الوطني لإجراء الاختبارات والسلامة. وبالنسبة لـ «نارسا»، فإن صنف السيارة هو الذي يحدّد نوعية الاختبارات الموصى بها بموجب القانون المُسَطّر من لدن السلطات المغربية، ولبسط الفكرة أكثر، أوضح رئيس مصلحة التصديق على المركبات، أن الوكالة تعتمد بشكل أساسي ومباشر على مسطرة تقنية للحسم في القرار بناء على مدونة السير والمرسوم الذي يوضح الخصائص التقنية العامة بالنسبة للمركبات، فضلا عن القرار الذي يحدد هذه المعايير التقنية بناء على شروط مفصّل فيها بشكل دقيق ولا يقبل التأويل.

وأبرز المسؤول في وكالة «نارسا" في تصريح لـ «الصحيفة»، أنه في مدونة السير المركبات أصناف توجد الكبيرة وأيضا السيارات الخفيفة، التي تقوم بنقل الأشخاص، ويشمل قرار المصادقة ضمن الشروط الواجب توفرها «الإيرباك»، أما في حالة غيابه يستبدل بوسائل تقنية تعوضه وتهم أساسا اختبارات المقود والصدمة في سرعة كبيرة، «لكي نرى إلى أي حد يتزحزح المقود من مكانه، وبالتالي تقنيا إذا المقود ابتعد بمكان أكبر، تكون بذلك وسادة السلامة إلزامية في هذه السيارة» بحسب زوفير.

ولا يعود «الإيرباك» ضروريا، بحسب المسؤول في «نارسا»، في حالة تحمل السيارة الصدمة والمقود لم يغير مكانه وفق السنتمترات المحددة ضمن معايير السلامة في القانون المغربي والأوروبي، وبالتالي هنا الشركة المنتجة للسيارة هي التي تقوم بدورها في جلب هذه الفحوصات التي تكون وفية لمسطرة المصادقة.

المغرب لا يتوفر حتى اليوم على مختبر فحص تقني

من المهم الإشارة، إلى أن المغرب وعلى الرغم من التطور الكبير الذي يعيشه قطاع تصنيع السيارات، لا يتوفر حتى الآن على مختبر متخصص في هذا النوع من الفحوصات التقنية على المركبات، وبالتالي جميع السيارات التي لا تتوفّر على وسادة السلامة، تخضع لهذه الاختبارات في دول أوروبية وفق المعايير والشروط الدولية التي تتماهى مع القوانين الجاري بها العمل في المغرب.

وبدأ تفكير السلطات في الآونة الأخيرة، يتّجه نحو تدارك هذا النقص الذي يُهدر وقتا كبيرا من عمر سيرورة صناعة المركبات، من خلال التفكير في العمل على إنشاء مختبر للفحوصات التقنية للمركبات سيشيد على مستوى واد زم قريبا، وذلك وفقا للمعايير الدولية المعروفة والمحددة لكي لا يضطر المنتجون للانتقال إلى أوروبا أبدا، بحسب ما كشفه عصام بنشعبون مدير المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق لـ «الصحيفة».

وفي انتظار تحقّق أمل توفّر المغرب على مختبر تقني بمعايير دولية وتنزيله على أرض الواقع فعليا، لا تقبل الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، الفحوصات التقنية التي قد تستقدمها الشركات من مختبرات غير معترف بها في القائمة المرجعية للمغرب، بحسب ما أكده رئيس مصلحة التصديق على المركبات لـ «الصحيفة»، موردا: «لدينا شروط محددة ولا نعترف بأي فحوصات من المختبرات غير المؤهلة والمعروفة حرصا على سلامة مستعملي هذه المركبات».

شروط «نارسا» للتصديق على سلامة السيارات

توفّر وكالة «نارسا» لشركات التصنيع، قائمة تضُم مجمل المختبرات المرجعية المعترف بها في المغرب وأوروبا ويتعامل معها كبار منتجي السيارات في العالم، على غرار شركات «هيونداي» ميرسيديس» و«بي إم»، وهي المختبرات التي تكون معروفة بمعاييرها الكبيرة والمعتمدة من طرف الاتحاد الأوروبي وبالتالي السلطات المغربية.

> شدّد كل من رئيس مصلحة التصديق على المركبات يونس زوفير، ومدير المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق، عصام بنشعبون المكلفين بالملف على أنهم لم يتلقيا أي اتصال أو مكالمة أو أي ضغط كيفما كان نوعه لتسريع سيرورة إمداد الشركة بالترخيصات.

ولا تكتفي «نارسا» بالاختبارات التقنية المذكورة فقط لمنح الترخيص، وفق تصريحات يونس زوفير لـ «الصحيفة»، بل تُلزم الشركة المصنّعة بإحضار المركبة لتخضع لاختبارات جديدة غرضها التحقق من أنها فعلا هي نفسها التي أخضعت للاختبارات الأولى خارج البلاد، ومدى وفائها لمعايير المغرب التقنية والمعايير الدولية المشمولة في مدونة السير.

إسبانيا تختبر جاهزية NEO

في حالة السيارة المغربية «نيو»، وفور إعلام الشركة المصنّعة «نيو موتورز» بسيرورة الأمور، بدأت تبحث عن مختبر خارج البلاد لإجراء هذه الفحوصات التقنية الضرورية بناء على القائمة المسلّمة لها من «نارسا»، قبل أن يقع اختيارها على مختبر إسباني يُدعى "إيدياتا" معتمد من الاتحاد الأوروبي، غير أن هذه الخطوة أجلت لفترة مهمة تجاوزت السنتين بسبب إخضاع السيارة لبعض الإصلاحات الهيكلية اللازمة حتى تكون جاهزة، وتتمكن من الحصول على العلامة الإيجابية الكاملة عند خضوعها للفحوصات المذكورة، وبالتالي تحصل على التراخيص اللازمة من «نارسا» عند عودتها إلى المغرب.

وقانونيا، تأخذ هذه الفحوصات التقنية المجراة في المختبرات الأوروبية فترة زمنية محدودة تتراوح مابين شهر إلى ثلاثة أشهر كحد أقصى قبل تسليم الشركة النتيجة النهائية، تليها إجراءات الفحص بـ «نارسا» l'homologation، التي تأخذ ما بين شهر إلى 45 يوما كحد أقصى، بحسب ما أكده المسؤولون في الوكالة لـ «الصحيفة»، وهذا يعني أن «نيو» وكما صرح بذلك الوزير مزور كانت فعلا في المراحل الأخيرة من الفحص التقني بإسبانيا في أواخر شهر دجنبر، قبل أن تتسلم التراخيص القانونية بصفة رسمية شهر فبراير الماضي من «نارسا»، وذلك في الحدود الزمنية المعقولة والقانونية.

هل سَرّعت تدخلات وزارية موضوع الترخيص؟

بهذا الخصوص، أكد رئيس مصلحة التصديق على المركبات، في تصريحه لـ «الصحيفة»، أن مركبة «نيو» كانت سليمة تماما بحيث نجحت في الاختبارات التقنية بإسبانيا، قبيل استقدامها إلى «نارسا» حيث أخضعت لفحص جديد للتحقق يهُم أساسا المقود والتأكد من كونها نفس المركبة النموذج، وثم التحري والتداول حول ملفها التقني الكامل، قبل الوصول إلى مرحلة المصادقة أو l'homologation، بناء على الصنف، ويسعنا القول أنها «آمنة».

وحول احتمالية أن تكون المصلحة المكلّفة بالمصادقة والتراخيص، قد تعرضت لأي نوع من الضغوطات من أجل تسريع العملية قبل الاحتفال الرسمي الذي احتضنه القصر الملكي، خاصة وأن من يقف وراء الشركة المصنعة يكون أيضا مسؤولا حكوميا إلى جانب كونه رجل أعمال، شدّد كل من رئيس مصلحة التصديق على المركبات يونس زوفير، ومدير المركز الوطني لإجراء الاختبارات والتصديق، عصام بنشعبون المكلفين بالملف على أنهما لم يتلقيا أي اتصال أو أي ضغط كيفما كان نوعه لتسريع سيرورة إمداد الشركة بالترخيصات.

ونبّه زوفير، إلى أن العملية تتطلب دقة وحذر كبير في التعامل كونها مرتبطة بالسلامة العامة، وبأمان مستعملي الطريق، وبالتالي أخذنا وقتنا الكامل للتحري والتدقيق قبيل تسليم الترخيص اللازم، كما أن دورنا لا ينتهي هنا، فالوكالة تتوفر على لجان للمراقبة تجول بصفة دورية لمراقبة السيارات المعروضة للبيع ومدى وفائها للمركبة الأولى، كون سلامة المستعملين أولوية تماما، وفي غياب «الإيرباك» من واجبنا التحقق، وألا يكون لدينا أدنى شك.

وخلُصت «نارسا» في حديثها المطول والمفصل في شروط المصادقة على التراخيص التقنية المؤهلة لصناعة السيارة الجديدة، (خلصت) إلى أن «الإيرباك» غير مهم بتاتا بوجود الشروط والمعايير التي أسهب الخبيران التقنيان في بسطها، مؤكدين أن «الأمور بخير» والعهدة على الوكالة المُكلفة.

الصحيفة ASSAHIFA COM
#assahifa www.assahifa.com

من كييف إلى تندوف.. هكذا وجدت الجزائر منفذا لدعم البوليساريو بالأسلحة الغربية عبر السوق السوداء

الصحيفة – حمزة المتيوي

منذ 13 نونبر 2020، تاريخ التدخل الميداني للقوات المسلحة الملكية في منطقة الكركارات، لطرد عناصر جبهة «البوليساريو» بشكل نهائي من الطريق التي كانت تمثل الشريان البري للمغرب الذي يربطه بموريتانيا، ومنها إلى كل منطقة غرب إفريقيا، أعلنت الجبهة الانفصالية من جانب واحد الانسحاب من اتفاق وقف إطلاق النار المُوقع مع الأمم سنة 1991، وقررت «إعلان الحرب» على المغرب.

وطيلة أكثر من سنتين ونصف ظلت هذه «الحرب»، من الناحية العملية، مجرد محاولات متكررة وفي نطاق محدود لدخول المنطقة العازلة شرق الجدار الأمني، أو كما وصفها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الصادر في نونبر 2022 والموجه إلى مجلس الأمن «أعمال عدائية منخفضة الحدة»، وتأكَّدَ ميدانيا للجبهة الممولة من طرف الجزائر، وجود بون شاسع بين إمكانياتها وإمكانيات الجيش المغربي.

واستدعى هذا الأمر من الجزائر البحث عن طرق جديدة لتسليح «البوليساريو» لعلها تستطيع أن تُقلص نسبيا الفجوة الحاصلة في ميزان القوى، والتي جعلتها عاجزة عن إقناع العالم بوجود «حالة حرب» في المنطقة، وأمام خطر العقوبات التي قد تلاحقها في حال تسليحها بشكل رسمي «ميليشيا» لا تحظى بالاعتراف الدولي، وجدت ضالتها في السوق السوداء التي ظهرت بسبب الحرب الروسية الأوكرانية.

الجزائر تشتري من لصوص السلاح

وأصبحت الجزائر من بين المشترين الرئيسيين في سوق تجارة السلاح السوداء في أوكرانيا، وفق معطيات متطابقة حصلت عليها «الصحيفة» من مصادر خاصة، والأمر بدأ قبل شهور من الآن حين شرع مسؤولون في المخابرات الجزائرية في التواصل مع تجار أسلحة بهدف اقتناء معدات وأسلحة خفيفة، قالت تلك المصادر إنها توجه بالكامل إلى جبهة «البوليساريو» بشكل سري.

ووفق المصادر ذاتها فإن الوسطاء الجزائريين ربطوا الاتصال بتجار أسلحة أوكرانيين توصلوا بالعديد من القطع والمعدات من خلال ميليشيات شاركت في الأعمال القتالية، رغم كونها غير تابعة للجيش الأوكراني، والتي تمكنت من جمعها كـ«غنائم حرب» خلال تقدمها في بعض المواقع، والأمر يتعلق بأسلحة غربية كانت موجهة في الأساس لدعم المجهود الحربي الأوكراني.

70% من الصادرات العسكرية الموجهة لدعم المجهود الحربي الأوكراني لا تصل إلى وجهتها الحقيقية

وتضيف مصادر «الصحيفة» أن لاعبين آخرين دخلوا على الخط، استطاعت الجزائر ربط الاتصال بهم، ويتعلق الأمر بعسكريين من الجيشين الروسي والأوكراني، والذين وضعوا أيديهم على كميات كبيرة من الأسلحة المصنعة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، مستغلين ظروف الحرب من أجل إعادة بيعها في السوق السوداء.

وتتفاوض الجزائر على الحصول على كميات من تلك الأسلحة لفائدة جبهة «البوليساريو»، بما يضمن لهذه الأخيرة إحداث نقلة نوعية في قدراتها القتالية خلال محاولاتها اقتحام المنطقة العازلة خلف الجدار الأمني، أو استهداف مواقع الجيش المغربي في الصحراء، والهدف هو الوصول إلى هذه الغاية دون ترك أي خيوط وراءها بالنظر لصعوبة القيام بالأمر نفسه بشكل رسمي، إذ ترفض الدول الغربية المشاركة في تسليح الجبهة الانفصالية».

تحذير من الإنتربول وتحقيق أوكراني

وتتقاطع هذه المعطيات مع التحذيرات الصادرة قبل عام من طرف الشرطة الجنائية الدولية «الإنتربول»، ففي 1 يونيو 2022 كشف المدير العام للمنظمة، يورغن شتوك، عن توفر الأسلحة بشكل غير مسبوق بسبب الصراع الروسي الأوكراني، مضيفا، أمام الجمعية البريطانية الأمريكية للصحافيين في باريس، أن هذا الأمر قد يؤدي إلى انتشار غير مسبوق للأسلحة غير الشرعية.

وتحدث شتوك عن أن هناك «مجرمين يخططون لذلك»، وارتباطا بوصول هذه الأسلحة إلى «البوليساريو» قال إن «هؤلاء المجرمين يعملون على الصعيد الدولي، لذلك سيتم نقل هذه الأسلحة عبر القارات»، مبرزا أن الأسلحة الثقيلة التي يستخدمها الجيش الأوكراني وَجدت بدورها طريقها نحو السوق السوداء، لذلك دعا الدول الأعضاء في الإنتربول إلى اعتماد قاعدة بيانات مشتركة تضبط الأسلحة التي يتم توفيرها لدعم المجهود الحربي الأوكراني.

وفي مارس الماضي أعلنت السلطات الأوكرانية فتح تحقيق في عمليات السرقة التي طالت مجموعة من مخازن الأسلحة والذخيرة في الجبهة الشرقية، وخصوصا منطقة خاركيف، وهي الخطوة التي أبانت عن فشل كييف في السيطرة على تدفقات الأسلحة الأوروبية والأمريكية، إذ أتت بعدما تم الإعلان عن أن تلك الأسلحة مفقودة في مناطق القتال، قبل أن يتضح أنها وصلت للسوق السوداء وبيعت لأطراف خارجية.

وتحول الأمر إلى فضيحة فساد، بسبب التورط المحتمل لمسؤولين عسكريين في هذه العمليات، بمعنى أن الأسلحة التي يتوصل بها الجيش الأوكراني من دول حلف «شمال الأطلسي «الناتو» ومن واشنطن، من أجل مواجهة الجيش الروسي في الحرب المستمرة منذ فبراير 2022، تتعرض للسرقة من طرف بعض المسؤولين وتصبح مجالا للاغتناء، والأخطر أنها تصل إلى يد ميليشيات مسلحة في دول أخرى.

السلاح الأمريكي بيد الميليشيات في إفريقيا

وتبدو الأرقام المُعلنة في هذا الإطار مرعبة، ففي غشت من سنة 2022 أصدرت شبكة BBC البريطانية تقريرا يحمل عنوان «تسليح أوكرانيا»، أورد أن 30 في المائة فقط من الأسلحة التي أرسلتها الدول الغربية إلى أوكرانيا وصلت إلى وجهتها المحددة، على الرغم من أن الجيش الأوكراني يعتمد عليها بشكل كبير لخلق التوازن مع الروس بعدما كان الجنود يستخدمون أسلحة سوفياتية قديمة.

الصحيفة ASSAHIFA COM
#assahifa
www.assahifa.com

وعبَّر التقرير بشكل صريح عن المخاوف من أن تصل الأسلحة الغربية إلى يد تجار قد يبيعونها في السوق السوداء «المزدهرة نسبيا في أوكرانيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي»، علما أنه خلال فترة الستة أشهر الأولى من الحرب التي غطاها التقرير كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خصصت ما مجموعه 23 مليار دولار لدعم المجهود الحربي الأوكراني، مقابل 3,7 مليارات دولار من بريطانيا و1,8 مليارات دولار من بولندا و1,4 مليارات دولار من ألمانيا، دون احتساب دعم الاتحاد الأوروبي.

والمؤكد أن منطقة غرب إفريقيا والساحل والصحراء نالت نصيبها من هذه الأسلحة، ومصدر هذا اليقين هو الرئيس النيجيري السابق محمدو بوخاري، الذي قال خلال مشاركته في قمة رؤساء دول لجنة حوض بحيرة تشاد، المجتمعين في أبوجا أواخر شهر نونبر الماضي، إن مسار الأسلحة المخصصة للحرب في أوكرانيا يجري تحويله إلى منطقة غرب إفريقيا لينتهي المطاف بتلك الأسلحة في يد «الجماعات الإرهابية».

أصدرت شبكة BBC البريطانية تقريرا يحمل عنوان «تسليح أوكرانيا»، أورد أن 30 في المائة فقط من الأسلحة التي أرسلتها الدول الغربية إلى أوكرانيا وصلت إلى وجهتها المحددة

لماذا اختار الجزائر هذا الطريق؟

ويطرح وصول الأسلحة الغربية إلى ميليشيات جبهة «البوليساريو» العديد من التساؤلات حول مستقبل الاستقرار في المنطقة، بالإضافة إلى علامات استفهام حول كيفية مواجهة هذا النمط من التسليح على المستوى القانوني والدبلوماسي، وهو ما نقلته الصحيفة إلى الأستاذ الجامعي محمد شقير، المتخصص في القضايا الأمنية والعسكرية.

وحسب شقير فإن تسليح جبهة «البوليساريو» عبر السوق السوداء ليس أمرا جديدا، لكن الجديد هو التدفق الكبير للأسلحة الذي تسببت فيه الحرب الروسية الأوكرانية ونوعية تلك الأسلحة، مبرزا أن دخول الجزائر إلى السوق السوداء الأوكرانية مرده أيضا إلى عدم توصلها بما يكفي من حاجياتها من الأسلحة من روسيا، بحكم أن هذه الأخيرة جندت صناعتها الدفاعية بشكل كبير للحرب التي تخوضها في أوكرانيا.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، أن السوق السوداء الأوكرانية وفرت أسلحة غير خاضعة للمراقبة وبأسعار في متناول الجزائر، بالإضافة إلى عامل أساسي آخر يلعب دورا محوريا في العملية وهو استفادة كبار الضباط في الجيش الجزائري من عمولات مالية عبر عمليات الوساطة، فوصول الأسلحة إلى «البوليساريو» لا يتم دون ثمن، وبالموازاة مع ذلك فإن الجزائر تنفي عن نفسها أي ارتباط رسمي بعمليات تسليح الجبهة الانفصالية.

وأوضح شقير أن المغرب حصل على تكنولوجيا عسكرية متطورة خلال السنوات الماضية من العديد من الدول الحليفة ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وبرز ذلك من خلال استعمال طائرات «الدرون» المسيرة عن بعد بالإضافة إلى صواريخ «هيمارس» في الصحراء، وهذا أدى إلى ترجيح الكفة بشكل واضح لصالح الجيش المغربي، وبالتالي السيطرة على كل التحركات التي تقوم بها ميليشيات «البوليساريو» خلف الجدار العازل.

وأضاف الأكاديمي ذاته أن جبهة البوليساريو وخلفها الجزائر، شرعا في البحث عن الأسلحة التي من شأنها أن تخلق نوعا من التوازن في المنطقة، أو على الأقل التمكّن من مواجهة السيطرة المغربية على طول الجدار، وفي ظل أن الجبهة لا يمكنها الحصول على أسلحة من الدول الغربية بشكل طبيعي لاعتبارات كثيرة، أصبحت السوق السوداء منفذا للجزائر، فالأسلحة التي تحصل عليها من السوق السوداء هي بالأساس أسلحة غربية أكثر تطورا من تلك التي يتوفر عليها مسلحوها حاليا.

تتبع خيوط التسليح غير المشروع

وتسعى الجزائر إلى أن تظل تحركاتها في السوق السوداء الأوكرانية بعيدة عن الأعين، لأن الأمر يتعلق، حسب شقير، بعملية مراوغة للحصول على أنواع متطورة من الأسلحة دون أثر رسمي، المُصَنَّعة أساسا من طرف ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية، والمُوَجَّهة في الأصل لدعم المجهود الحربي الأوكراني، وإلا فإن «البوليساريو» ستبقى بعيدة جدا عن الإمكانيات التي يتوفر عليها الجيش المغربي.

ويطرح هذا الأمر تساؤلات حول إمكانية تحريك عقوبات وإجراءات ضد الجزائر، لكن المحلل المتخصص في الشأن العسكري يرى أنه من الصعب جدا الوصول إلى هذه النقطة في سياق تطورات الحرب الروسية الأوكرانية، بسبب عدم القدرة على ضبط عملية تداول الأسلحة ومعرفة مصدرها باعتبار أن التجارة عبر السوق السوداء تهدف إلى طمس معالم الجهات النهائية التي يصل إليها السلاح.

لكن هذا لا يعني أن المغرب عليه أن يبقى مكتوف اليدين، وفق شقير، إذ عليه العمل على الوصول إلى أدلة من أجل إيصالها إلى الدول الغربية المُوردة للأسلحة، التي عليها أن تتحمل مسؤوليتها في عملية التسليح غير المباشر لجبهة «البوليساريو»، وهي بالتأكيد عمليات غير قانونية تتورط فيها دولة، وهنا يبرز دور الدبلوماسية المغربية لتتبع هذا المسار والوصول إلى خيوط تربط الجزائر بالسوق السوداء، حسب المتحدث نفسه.

بفضـــل الاكتشافات الجديدة..
إنتاج المغرب من الغاز الطبيعي سينتقل من 100 مليون إلى 400 مليون متر مكعب

وفق بن علي فإن بلوغ هذا الهدف سيعني تغطية 40 في المائة من حاجيات الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي، وما يساعد على ذلك هي الاكتشافات الجديدة بمنطقة تندرارة شرقا والعرائش بشمال المملكة

كشفت وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ليلى بن علي، أن المغرب يسعى لرفع إنتاجه من الغاز الطبيعي بما يعادل 4 مرات الإنتاج الحالي، مبرزة أن الأمر يرتبط بالاكتشافات الجديدة التي تم التوصل إليها بشمال وشرق المملكة.

وقالت الوزيرة خلال مشاركتها في منتدى «بلومبرغ» للاقتصاد الجديد في إفريقيا، الذي احتضنته مدينة مراكش مؤخرا، أن المغرب يهدف إلى الانتقال من 100 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي التي يتم إنتاجها سنويا في المرحلة الراهنة، إلى 400 مليون متر مكعب في المستقبل القريب.

ووفق بن علي فإن بلوغ هذا الهدف سيعني تغطية 40 في المائة من حاجيات الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي، وما يساعد على ذلك هي الاكتشافات الجديدة بمنطقة تندرارة شرقا والعرائش بشمال المملكة، وحيث تصل الطاقة الإنتاجية للموقعين إلى أكثر من 300 متر مكعب.

وستُمكن هذه الاكتشافات المغربَ من تغطية حاجياته من الكهرباء لمدة 20 سنة، ما شجع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة إلى توقيع اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، لتطوير البنى التحتية المستدامة للغاز الطبيعي بالمملكة بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وستُمول المؤسسة المعروفة اختصارا بـ IFC دراسات الجدوى كما ستقوم بتدبير طلبات العروض من أجل اختيار الشركاء الذين سيعملون على تطوير وتشغيل البنى التحتية للغاز الطبيعي في الموانئ، والتي يمكن استخدامها أيضا في مجال الهيدروجين الأخضر.

التضخم والاقتصاد غير المهيكل والضغط الضريبي.. مثل الرعب الذي يخشاه رجال الأعمال المغاربة

يعد التضخم والمنافسة غير العادلة من القطاع غير المهيكل والضغط الضريبي، هو «مثلث الرعب» بالنسبة للمستثمرين المغاربة، وهو الأمر الذي كشف عنه الاتحاد العام لمقاولات المغرب من خلال نتائج بارومتر الظرفية الاقتصادية الذي تم إطلاقه في أبريل الماضي بمشاركة 1200 من رجال الأعمال.

وأورد تقرير «الباطرونا» أنه فيما يتعلق بمناخ الأعمال، يشكل التضخم أبرز مصادر قلق المستطلعين، إلى جانب المنافسة غير العادلة من القطاع غير المهيكل والضغط الضريبي، ثم يأتي هاجس صعوبة الحصول على التمويل، وتكلفة العقار.

وبلغ التضخم بالمغرب ذروته في فبراير الماضي حين وصل إلى 10,1 في المائة وفق أرقام المندوبية السامية للتخطيط، قبل أن يتراجع إلى 8,2 في المائة شهر مارس وإلى 7,8 في المائة شهر أبريل، في حين يمثل الاقتصاد غير المهيكل ما يقارب ثلث الناتج المحلي الإجمالي حسب أرقام بنك المغرب.

واستند بحث الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى 3 محاور، هي الوضع الاقتصادي والأداء الفردي، والاستثمار، والبحث والتطوير وآليات الدعم ومناخ الأعمال، وشاركت فيه عينة مكونة من 1200 مقاول، موزعين على جميع جهات المغرب، قدمت إجابات على أسئلة تلك المحاور.

وخلص البارومتر أيضا إلى حصول تدهور ملحوظ على مستوى السيولة النقدية للمقاولات المشاركة في البحث، وكذلك هبوط في مردوديتها الربحية بسبب تأثير أزمة جائحة كوفيد 19، مع إمكانية تسجيل تحسن طفيف متوقع خلال الأشهر الستة المقبلة، ويخطط 64 في المائة من المُستَجوبين للاستثمار خلال الأشهر الـ12 المقبلة، لكن 8 في المائة فقط من تلك المشاريع سيفوق الاستثمار فيها 50 مليون درهم.

بقيمة قاربت 60 مليار درهم.. فرنسا وإسبانيا في صدارة الدول المستوردة للسيارات المُصنعة بالمغرب

تصدرت فرنسا قائمة الدول المستوردة للسيارات المُصنعة بالمغرب خلال سنة 2022، وفق بيانات مكتب الصرف، بما يعادل 30 مليار درهم، أي بزيادة بلغت 6,3 في المائة مقارنة بسنة 2021، لكن إسبانيا باتت قريبة منها باستقبالها صادرات بقيمة 29,9 ملايير درهم بارتفاع بلغت نسبته 30,5 في المائة خلال عام.

وحلت إيطاليا ثالثة في القائمة باستيرادها ما قيمته 10,6 ملايين درهم من السيارات المصنعة بالمغرب، بارتفاع بلغ 81 في المائة، في حين استوردت المملكة المتحدة ما قيمته 6,3 مليارات درهم بارتفاع وصل إلى 47 في المائة، متبوعة بألمانيا بحجم صادرات قيمته 5,9 مليارات درهم بارتفاع بلغ 40 في المائة.

وجاءت تركيا سادسة باستيرادها 3,5 مليارات درهم، ثم رومانيا بـ2,6 مليارات درهم، فالبرتغال بـ2,5 مليارات درهم، أما الولايات المتحدة الأمريكية فاستوردت 2,1 مليار درهم، وهو الرقم نفسه التي سجلته بلجيكا، والتي حققت أعلى معدل ارتفاع سنوي بين العشرة الأوائل بنسبة 98 في المائة.

ووفق أرقام مكتب الصرف فإن قيمة صادرات السيارات المغربية بلغت 111,28 مليار درهم مع متم سنة 2022، بارتفاع بلغ 33 في المائة مقارنة بسنة 2021 ما يجعل هذا القطاع ثاني أفضل قطاع مُصدر بعد الفوسفات ومشتقاته.

المغرب يغلق الباب مؤقتا أمام إدراج الشركات العمومية في البورصة.. ويؤكد: الـ OCP لن تخضع للخوصصة

قررت الحكومة المغربية عدم الاستمرار في خوصصة الشركات العمومية أو إضافة مساهمين جدد من القطاع الخاص، كما ارتأت عدم إدراج أي شركة تابعة للدولة في البورصة خلال الفترة الحالية، وفق ما أعلنته وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح العلوي.

وقالت العلوي في حوار مع قناة «الشرق – بلومبرغ» الاقتصادية إن ظروف الأسواق المالية غير مواتية حالياً لطرح شركات حكومية أمام المستثمرين أو في البورصة، وفق برنامج الخوصصة المعتمد، وأضافت أن الحكومة بانتظار الوقت المناسب للتنفيذ.

وأوردت الوزيرة أن الحكومة تتجه لفتح المجال أمام القطاع الخاص لمشاركة الحكومة في بعض القطاعات، مشيرة إلى دور قطاعي الصناعة والسياحة في دعم معدل النمو المتوقع للاقتصاد الوطني، خلال العام الجاري والذي قد يصل إلى 3,3 في المائة، بعدما كانت الحكومة تهدف للوصول إلى 4 في المائة حسب قانون المالية.

وأعلنت فتاح العلوي عن استعداد الحكومة لتدشين شراكة بين القطاعين العام والخاص في بعض المجالات، وخصوصا الطاقات المتجددة التي يقتصر الاستثمار فيها حاليا على الدولة، موردا أن أن «الوقت قد حان لإفساح المجال لبعض القطاعات أمام القطاع الخاص».

وفي المقابل نفت وزيرة الاقتصاد والمالية وجود أي نية لدى المغرب لخوصصة المكتب الشريف للفوسفاط، مبرزة أن هناك استثمارات رصدتها المجموعة بقيمة 13 مليار دولار، وهو ما سيسهم في تحقيق أرباح جيدة في المستقبل، وفق تأكيداتها.

100 مليار درهم منها انضافت خلال سنة واحدة.. ديون المغرب تتجاوز تريليون درهم والحكومة مستمرة في الاقتراض

على الرغم من أن رئيس الحكومة عزي أخنوش، روج خلال بداية ولايته إلى أنه لن يعتمد على الاستدانة، إلا أن الأرقام الحالية تؤكد أن المغرب يسير في اتجاه معاكس تماما، إذ كشفت وزارة الاقتصاد والمالية أن حجم الديون المتراكمة على عاتق المملكة تجاوز تريليون درهم.

ووصل دين الخزينة، إلى حدود نهاية الثلث الأول من سنة 2023، إلى تريليون و5 مليارات درهم، وخلال عام واحد شهد ارتفاعا بقيمة 100 مليار درهم، وأضحى يعادل 78 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، ويمثل الدين الخارجي ربع هذا الرقم.

وأوضحت الأرقام الحكومية أن الدين الداخلي وصل إلى 752 مليار درهم، مقابل 252 مليار درهم عبارة عن دين خارجي، في الوقت الذي سجل فيه قانون المالية الخاص بسنة 2023 عجزا بقيمة 65,6 مليارات درهم أي ما يعادل 5,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي مارس الماضي أعلنت نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية، أن المغرب طرح سندات بقيمة 2,5 مليار دولار في السوق المالية الدولية، وذلك مباشرة بعد أن قررت مجموعة العمل المالي إخراج المملكة من مسلسل المتابعة المعززة أو «اللائحة الرمادية».

وبعدها بشهر واحد، وتحديدا في أبريل الماضي، أعلن صندوق النقد الدولي أن مجلسه الإداري وافق على منح الرباط خطا ائتمانيا مرنا بقيمة 5 مليارات دولار، كإجراء احترازي من أجل «تعزيز الاحتياطيات الوقائية الخارجية للمغرب وتقديم ضمانات ضد أي مخاطر متطرفة محتملة على أساس مؤقت»، وذلك أمام تحديات تقلب أسعار المواد الأولية وتوالي فترات الجفاف.

+ • • •

استثمارات جديدة بالمغرب بقيمة 131 مليار درهم والفوسفاط والمشاريع الاستراتيجية في المقدمة

شرع المغرب في تنزيل قانون الاستثمار الجديد الذي يستهدف رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات إلى الثلثين بحلول سنة 2035، وذلك بإعلان استثمارات بقيمة 131 مليار درهم، مع منح الأولوية لقطاع الفوسفاط والمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي.

ويتعلق الأمر باستثمارات للقطاع الخاص وأخرى للقطاع العام، وفي مقدمتها استثمارات المكتب الشريف للفوسفاط، والتي تهم 3 مشاريع ستضخ فيها المجموعة 64,8 مليارات درهم، ثم المشاريع ذات الطبيعة الاستراتيجية، حيث منحت اللجنة هذه الصفة لـ6 مشاريع استثمارية إضافية بقيمة ناهزت 55 مليار درهم.

وعقب اجتماع اللجنة الوطنية للاستثمارات قبل أسابيع في دورتها الأولى قبل أسابيع، أعلنت رئاسة الحكومة أنها تدارست 17 مشروع اتفاقية و4 ملاحق اتفاقية، إذ تمت المصادقة على هذه المشاريع التي يصل إجمالي قيمتها إلى 76,7 مليار درهم، حيث ستمكن المشاريع الـ21 من إحداث 5.728 منصب شغل مباشر، و14.707 منصب غير مباشر.

ويتصدر قطاع الصناعة المشاريع الاستثمارية التي تمت المصادقة عليها، بقيمة تبلغ 53,6 مليار درهم، أي ما يمثل 70 في المائة من إجمالي الاستثمارات التي صادقت عليها اللجنة، يليه مشروع تحلية مياه البحر بنسبة 14 في المائة، ثم الطاقات المتجددة بـ 4 في المائة من مجموع الاستثمارات.

وعلى صعيد إحداث فرص الشغل، ووفق رئاسة الحكومة، تعتبر الصناعة القطاع الرئيسي فيما يخص عدد مناصب الشغل التي سيتم خلقها، حيث ستساهم المشاريع المخصصة للقطاع في خلق 4.213 منصب شغل مباشر، أي ما يفوق 73 في المائة من إجمالي عدد فرص الشغل المرتقب إحداثها، فيما ستساهم المشاريع المبرمجة في قطاعي السياحة والصحة بـ 8 في المائة لكل واحد منهما.

+ • • •

الخطوط الملكية المغربية تشتري طائرات جديدة لتوسيع وجهاتها نحو إفريقيا وأوروبا والأمريكيتين

أعلن الرئيس المدير العام لشركة الخطوط الملكية المغربية، عبد الحميد عدو، أن الخطوط الملكية المغربية تهدف إلى الرفع من عدد طائرات سربها وتوسيع شبكتها العالمية بالنظر إلى الطلب المتزايد على وجهة المغرب من طرف السياح.

وخلال مشاركته في مؤتمر «بلومبرغ نيو إيكونومي غيتواي أفريقيا» في 13 يونيو الماضي المنعقد بمراكش، أعلن عدو رسميا سعي «لارام» إلى شراء طائرات جديدة في سياق إضافة وجهات جديدة وخصوصا نحو القارة الإفريقية والأوروبية والأمريكيتين.

واعتبر عدو امتلاك أسطول أكبر هو السبيل الرئيسي لتصبح الخطوط الملكية المغربية أكثر اتساما بالطابع العالمي، والاستفادة من مكانة المغرب بصفته وجهة رئيسية جاذبة للسائحين، وفق ما نقلته وكالة «بلومبرغ» الأمريكية على لسانه.

وأضاف عدو أن الشركة تسعى إلى تعزيز قاعدتها في الدار البيضاء لتصبح مركز عبور أكبر لدول إفريقيا جنوب الصحراء، في ظل الإمكانات الكبيرة للغاية التي تحظى بها القارة، موردا أنه «يجب تطوير شركات الطيران الأفريقية».

الإسبان شمالا والجزائريون شرقا.. محاولات للحاق بميناء طنجة المتوسط تشعل المنافسة على خطوط الملاحة التجارية في المتوسط

الصحيفة – حمزة المتيوي

لم يكن ميناء طنجة المتوسط، يوماً، مجرد محاولة من المغرب لإيجاد موطئ قدم على خريطة الموانئ العالمية، ولا كان الهدف المسطر له هو منافسة موانئ منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وفقط، بل ما اتضح من خلال مساره التصاعدي المستمر منذ أكثر من عقد ونصف، هو أن الأمر يتعلق بـ «مشروع دولة» أتى لفرض سيادة المملكة على مضيق جبل طارق واستقطاب أكبر نسبة ممكنة من حركة الملاحة التجارية عبر العالم، ومعها الاستثمارات الصناعية والتجارية والخدماتية.

ويمكن القول إن الميناء المغربي أضحى هو المرجع لباقي موانئ المنطقة، فلغة الأرقام تؤكد أنه مستمر في ابتعاده عن منافسيه سنة بعد سنة، وخصوصا موانئ إسبانيا التي أضحت تدق ناقوس الخطر بشكل علني، كما أشغل لهيب المنافسة في منطقة يمثل التحكم في مسالكها البحرية حلما للكثير من الدول، وإحداها الجزائر، التي لجأت لطلب مساعدة الصين من أجل إنشاء مركب مينائي منافس في ظل الصراع الجيوسياسي المحتدم مع الرباط.

رأس الحربة في استراتيجية الموانئ

وأصبح ميناء طنجة المتوسط هو رأس الحربة في منظومة الموانئ المغربية، التي رسمتها المملكة من خلال الاستراتيجية الوطنية للموانئ الممتدة إلى غاية 2030، وتبرز وزارة التجهيز والماء أنه يُجسد الخيار الاستراتيجي للمملكة، وعلى هذا الأساس يستند الرهان المغربي إلى هذا المركب المينائي وإلى موقعه الجغرافي الهام، من أجل «احتلال مكانة بارزة في سوق المسافنة في حوض البحر الأبيض المتوسط واستغلال جميع الفرص المتاحة بالمنطقة».

وتبرُز مساعي الرباط لفرض سطوتها على العمليات المينائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال مشروع آخر هو ميناء الناظور غرب المتوسط، المنافس القادم لميناء مليلية وموانئ الجزائر، لكن أيضا من خلال الأرقام التي يحققها ميناء طنجة المتوسطي الذي يعد أهم لاعب في شبكة من 14 ميناء مفتوحا للتجارة الدولية، بما يساهم في 95 في المائة من المبادلات التجارية، وحسب أرقام 2022 فقد استحوذ هذا الأخير لوحده على 54 في المائة من إجمالي الحمولة المتداولة وطنيا، بما مجموعه 108 ملايين طن.

وتؤكد أرقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذا الخط التصاعدي، فالميناء المغربي دخل قائمة الموانئ العشرين الأولى عالميا في مؤشر الربط البحري، وهو أيضا الأول في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط على مستوى معالجة الحاويات، ورقم 33 عالميا من بين 500 ميناء حاويات عبر العالم وفق مؤشر «ألفالاينر» الدولي المتخصص في المجال، بالإضافة إلى احتلاله المرتبة الرابعة عالميا من حيث الكفاءة التشغيلية حسب تصنيف البنك الدولي البنك الدولي وS&P Global.

أما على مستوى الربط البحري، فالحديث هنا عن مركب أضحى من مراكز التدفقات اللوجيستية عالميا، حيث يضمن عمليات الشحن من أو باتجاه 40 ميناء في إفريقيا كل أسبوع، مع ضمان الخدمات البحرية والرحلات المباشرة صوب 180 ميناءً في 70 دولة، إذ يبعُد عن دول شمال أوروبا بـ3 أيام، وبـ10 أيام عن أمريكا الشمالية، و20 يوما عن الصين، كما يضمن ربط المملكة بـ40 ميناء في 20 دولة بمنطقة غرب إفريقيا، إلى جانب لعبه دورا أساسيا في النقل الدولي العابر للقارات، حيث يحمل شاحنات البضائع إلى موانئ الجزيرة الخضراء وموتريل ومالقا وبرشلونة في إسبانيا، ومرسيليا في فرنسا، وجنوى في إيطاليا.

استحواذ على حركة النقل البري

ومنذ افتتاحه في 2007، أُريد لميناء طنجة المتوسطي أن يكون القاطرة التي تقود الاقتصاد المغربي إلى الأمام بوتيرة أسرع وأكثر كفاءة، لذل سنجد أن حركة النقل البري الدولي داخل المُركَّب تضاعفت 3 مرات خلال الفترة ما بين 2011 و2022 لتصل مع نهاية العام الماضي إلى نحو 460 ألف شاحنة محملة بمختلف البضائع، وخصوصا الصناعات الغذائية والسيارات، علما أن ممرات الشحن الدولية الرئيسية عبر هذا الميناء تستحوذ على 94 في المائة من حركة النقل البري الدولي عبر العالم.

وأصبح الميناء المتوسطي أول منصة مغربية لحركة الاستيراد والتصدير فعبره مرت أكثر من 50 في المائة من الصادرات الوطنية نحو الخارج، بقيمة 225 مليون درهم، فيما بلغ إجمالي عمليات الاستيراد والتصدير 472 مليون درهم، مع تسجيل تطور كبير على مستوى أداء التكلفة وزمن شحن الحاويات وعملية المغادرة من المغرب، إذ خلال الفترة ما بين 2007 و2015 تراجعت تكلفة تصدير الحاويات بـ60 في المائة في طنجة المتوسط، مقابل معدل انخفاض في السوق الدولية تراوح ما بين 45 و50 في المائة.

وعلى المستوى الدولي والإقليمي، أضحى الميناء آلة قوية لاستقطاب الاستثمارات، خصوصا في المجالات الصناعية والتجارية واللوجيستية، فقد تجاوزت القيمة الإجمالية لتلك الاستثمارات حاجز 103 مليارات درهم أكثر من 60 في المائة منها مصدره القطاع الخاص، مع استقطاب استثمارات كبيرة من فاعلين عالميين في مجال الموانئ، مثل Maersk - APM Terminals وEurogate وCMA CGM وHapag-Lloyd، وأيضا في الخدمات اللوجستية مثل شركات DHL وDecathlon وNippon Express و CEVA وGefco.

واستطاع الميناء المغربي جذب المستثمرين من الموانئ المنافسة في محيطه الإقليمي، من خلال تقديم عروض مغرية، ترتكز على جودة وتكامل الخدمات والبنى التحتية الملائمة للمعايير الدولية، إلى جانب الموقع الجغرافي الذي يمثل نقطة قوة استثنائية لا تتوفر عليها أي من الدول المغاربية الأخرى، بالإضافة إلى تحوله إلى منصة عالمية لتطوير العديد من التناعات وضمان استدامتها، وفي مقدمتها صناعة السيارات والطيران والنسيج والخدمات اللوجيستية، علما أن الأمر يتعلق بميناء يوجه صادراتها لـ70 بلدا حول العالم، مستعينا بكفاءات بشرية عالية التكوين والخبرة في نطاق خلق 100 ألف منصب شغل.

إسبانيا تستنجد بالاتحاد الأوروبي

وفي أقل من عقدين، فرض ميناء طنجة المتوسطي على كل دول حوض البحر الأبيض المتوسط، الخروج من منطقة الراحة والاقتناع بوجود لاعب متفوق على البقية، استطاع سحب البساط من أقدام لاعبين عريقين كانوا بدون منافسين تقريبا، وبهذا المعنى فإن خيراردو لاندالوثي، رئيس الهيئة المينائية للجزيرة الخضراء، يكون أكثر شخص يعي جيدا حقيقة الوضع بالمنطقة، ذلك أنه يدير الميناء المنافس مباشرة للميناء المغربي، الذي يصفه بأنه «مشروع دولة».

اعترف لاندالوثي بأن ميناء طنجة المتوسط يشكل «خطرا وتهديدا لموانئ الشحن الإسبانية»، موردا أن هذا الميناء حافظ على مسار نمو «لا يمكن إيقافه»، لدرجة أنه دعا إسبانيا والاتحاد الأوروبي لدعم موانئ بلاده وحمايتها من هذه المنافسة

وفي تصريحات نشرتها صحيفة ABC الإسبانية بتاريخ 6 غشت 2021، اعترف لاندالوثي بأن ميناء طنجة المتوسط يشكل «خطرا وتهديدا لموانئ الشحن الإسبانية»، موردا أن هذا الميناء حافظ على مسار نمو «لا يمكن إيقافه»، لدرجة أنه دعا إسبانيا والاتحاد الأوروبي لدعم موانئ بلاده وحمايتها من هذه المنافسة، من خلال توفير العناية اللازمة بالموارد البشرية واللوجيستية.

ولا يحمل كلام لاندالوثي أي مبالغات، وللتحقق من ذلك يكفي الرجوع إلى الأرقام الخاصة بميناء طنجة المتوسطي ومقارنتها باثنين من أهم موانئ إسبانيا، ففي الوقت الذي حقق فيه الميناء المغربي مع متم سنة 2022 حركة حاويات وصلت إلى 7,59 مليون حاوية بارتفاع بلغ 6 في المائة مقارنة بسنة 2021، نجد أن ميناء الجزيرة الخضراء حقق 4,7 ملايين حاوية خلال الفترة نفسها، بتراجع بلغ 0,7 في المائة، في حين أن ميناء فالنسيا استقبل 4,67 مليون حاوية بانخفاض وصل إلى ناقص 9,5 في المائة.

ويسجل المركب المينائي طنجة المتوسط أرقاما قياسية متتالية، حيث بلغ عدد الشركات المستقر بمناطق النشاط الاقتصادي التابعة له 1200 شركة تحقق حجم معاملات يصل إلى 12 مليار أورو، في حين تصل قدرته الإجمالية على معالجة الحاويات إلى 9 ملايين وحدة في السنة، ما يعني أنه قادر على تجاوز الرقم المحقق خلال العام الماضي والابتعاد أيضا عن منافسيه،

بالإضافة إلى القدرة على استقبال مليون سيارة و15 مليون طن من الهيدروكربونات، إلى جانب 7 ملايين راكب و700 ألف شاحنة للنقل الدولي الطرقي.

ميناء الحمدانية.. الجزائر تلجأ إلى الصين

لكن تأثيرات ميناء طنجة المتوسطي لم تبرز شمالا فقط، فإلى الشرق أيضا وجدت الجزائر نفسها بعيدة جدا عن اللعبة التجارية في المنطقة المتوسطية، منفذها الوحيد على البحر، وعن أي دور قوي في مجال النقل البحري، لذلك حاولة جاهدة أن تعيد إلى الواجهة مشروع ميناء الحمدانية بمدينة شرشال، ففي 28 يونيو 2020 ترأس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية مجلسا للوزراء وجه من خلاله تعليمات إلى الوزير الأول السابق، عبد العزيز جراد، من أجل إعادة دراسة المشروع.

<<

الجزائر تعي جيدا أنها وحدها لن تكون قادرة على إنشاء بنية تحتية مينائية قوية تملك حظوظا على المنافسة في البحر الأبيض المتوسط، إلا بالاستعانة بعملاق آخر في هذا المجال، والمقصود هنا هي جمهورية الصين الشعبية، التي طلب تبون «إعادة الاتصال بها» باعتبارها شريكا، من أجل «دراسة المشروع على قواعد شفافة وجديدة، وعرضه مرة ثانية على مجلس الوزراء في ظرف لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

والواضح من خلال كلام تبون أنه يرغب في منافسة جيرانه المغاربة، الذين أحكموا قبضتهم على المتوسط، عبر ميناء طنجة المتوسطي، ويعملون على تحزيز ذلك من خلال ميناء الناظور غرب المتوسط الذي وصلت الأشغال به إلى 85 في المائة، لذلك تحدث عن أن تأخر إنجاز هذا المشروع يتسبب في «خسائر للاقتصاد الوطني عامة، مضيفا أن «الهدف الاستراتيجي لهذا الميناء هو فك العزلة عن الدول الإفريقية التي ليست لها منافذ بحرية، وما يرافق ذلك من إعطاء دفع قوي للحياة الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل»، على حد تعبيره.

ويتوقع أن يكلف مشروع الميناء، الذي ظل مُعطلا منذ 2012، استثمارا بقيمة 6 مليارات دولار، علما أنه سيُنجز بتمويل مشترك عبارة عن قرض من الصندوق الوطني للاستثمار في الجزائر والبنك الصيني «إكسيم بنك»، وحسب تصريحات وزير النقل الجزائري السابق لزهر هاني، التي نقلتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية سنة 2020، فإنه سيكون قادرا على معالجة 6,5 ملايين حاوية و25,7 ملايين طن من البضائع سنويا.

وهذه الأرقام، تبقى بعيدة عن تلك التي يحققها ميناء طنجة المتوسطي حاليا على أرض الواقع، وحتى تلك التي بإمكانه الوصول إليها مستقبلا، لكن مساعي الجزائر من هذا المشروع، وكما وصفتها صحيفة «لوبينيون» الفرنسية في شتنبر من سنة 2021، تبقى هي العمل على «إضعاف المغرب في المجال التجاري في إفريقيا»، لكن عمليا، وإلى حدود اللحظة، يبقى إنجاز هذا المشروع حبرا على ورق، في الوقت الذي دشن فيه المغرب ميناءين متوسطيين في طنجة، وثالث في الناظور سيرى النور سنة 2024.

مات برلسكوني.. فكتبت كريمة المحروق لفارسها الذي ترجل من الحياة.. «وداعا أيها الرئيس»

إيطاليا – أمال الصبهاني

في كتابها المعنون بـ KARIMA تروي ابنة الفقيه بن صالح قصّتها مع «إمبراطور روما» الذي أُغرم بها فهزّت عرش حياته بفضيحة

القطيعة مع الماضي، لم تلزمها فقط طي الصفحة، بل تمزيق «كتاب بال» بأكمله، وخط آخر جديد يحمل حياة أرادتها بعيدة عن عدسات المصورين، وأقلام الصحافة، وضجيج المحاكم، ومطاردات الشرطة.

«كريمة». هو عنوان الكتاب الذي أصدرته المغربية كريمة المحروق لتدفن به إسم «روبي» الذي التُصق بها بعد قصصها «الفضائحية» وحفلات الجنس الجماعي التي قيل إنها كانت تجمعها وأخريات بالملياردير ورئيس الوزراء السابق، سيلڤيو برلوسكوني، الذي توفي نهاية الشهر الماضي بعد معاناته الطويلة مع مرض السرطان.

من خلال كتابها المعنون بـ «كريمة»، مَهّدت المحروقي لحياة بسيطة أرادتها. مَنزل، وأبناء وزوج، وسقف آمن، وأحلام تنبعث من روح تصنع حياة «كريمة» بقدر ما يحمله إسم كتابها من معنى.

كتاب خرج للوجود وَوُزِع في المكتبات، شهر فبراير الماضي، أرادت من خلاله المحروقي سرد قصتها من منظورها، بعد أن تكفلت الصحافة والإعلام طيلة سنوات بالإنابة عنها في «خلق» قصص ترى الشابة المغربية أنها كانت تحريفا، وإخراج سيئ، لحياتها، وللواقع الذي جعلها نجمة الحفلات الصاخبة التي توصف بالـ«بونغا بونغا» في قصور سيلڤيو برلوسكوني.

وإن كانت الصحافة الإيطالية، قد كتبت العديد من القصص بفائض من المعطيات التي أقحمت فيها العديد من الشخصيات السياسية خارج إيطاليا، مثل الرئيس المصري الراحل حسني مبارك، والسياسي المغربي محمد مُبدع، في خلطة عجيبة بين عناصر يصعب الجمع بينها، رَابِطُها الوحيد هي الفتاة المغربية كريمة المحروق المعروفة باسم «روبي» التي كان يصفها الإعلام الإيطالي بـ «سارقة القلوب»، فإن الأخيرة وجدت نفسها بعد هدوء «العاصفة» أنها الأحق بسرد الجانب الخاص بها، والذي لم تقله الصحافة، ولم يتحدث عنه الإعلام.

الرواية بحسب القضاء والإعلام الإيطالي

استفاقت إيطاليا في إحدى صباحات فبراير 2010 على فضيحة معاشرة رئيس الوزراء سيلڤيو برلسكوني لشابة قاصر، بعد أن تم في أحد المحلات بمدينة ميلان شمال البلاد القبض على فتاة مغربية بحوزتها مبلغ كبير من المال نقدا غير مبرر مصدره، ليتم نقلها إلى قسم الشرطة من أجل التحقق من هويتها.

ساعات بعدها، يتلقى رجال الأمن اتصال هاتفي من الرجل الأول في البلاد، يُطالبهم بالافراح فورا عن الفتاة لأنها من عائلة غنية وخالها شقيق والدتها هو الرئيس المصري حسني مبارك، مؤكدا أن «عراقة عائلتها» هو ما يبرر حيازتها لذاك المبلغ الكبير نقدًا، حيث أكد المُتصل أن الاحتفاظ بالشابة رهن الاعتقال قد يخلق أزمة ديبلوماسية بين إيطاليا ومصر.

دقائق على إغلاق المكالمة تصل، نيكول منيتي، نائبة حزب «شعب الحرية» في جهة «اللومباردي» لتقديم الضمانات للإفراج عن الفتاة القاصر. بعدها، تَدَخُل أسماء وازنة في البلاد لطي الملف، وهو ما جعل الشرطة الإيطالية تعمق بحثها عن الشابة المعتقلة لمعرفة هويتها الحقيقية، والتي تأكد بعدها، أنها انتحلت صفة القرابة بعائلة الرئيس المصري الراحل حسني مبارك، في حين أنها ابنة مهاجر بسيط، يشتغل كبائع متجول، وتنحدر أصوله من مدينة الفقيه بن صالح وسط المغرب.

المعطيات التي تحصلت عليها الشرطة الإيطالية، دفعتها لفتح تحقيق معمق أوصلها إلى الكشف عن سهرات «البونغا بونغا» التي كان بيرلسكوني يقيمها في بيته، ويدعوا إليها شابات قصد امتاعه وضيوفه، من بينهن قاصرات، مثل ما هو حال المغربية كريمة المحروق التي اشتهرت بـ«روبي».

تسجيلات هاتفية مُسربة تكشف علاقة روبي برئيس وزراء إيطاليا

مع توالي التحقيقات، والكشف عن العديد من المعطيات، اعترفت «روبي» في تسجيل مسرب أنها ترددت على منزل الزعيم السياسي سيلڤيو بيرلسكوني 6 مرات سنة 2010، مشيرة أن الملياردير والسياسي الإيطالي مُغرم بها، ويقدم لها الدعم، كما أكدت في الحديث الذي سُرِّب وعُرض عبر وسائل الإعلام، بأن رئيس الوزراء سيقف إلى جانبها وسيمنحها خمسة ملايين أورو إذا غيّرت أقوالها وتراجعت عن الاعتراف بحقيقة علاقتها الحميمية معه.

القضية التي امتدت أطوارها حتى عام 2023، جرَّت إلى المحاكم شخصيات بارزة في السياسة والاعلام الايطالي، بتهم التزوير والفساد والتلاعب في الحقائق، والاتجار في البشر و«القوادة»، واستغلال السلطة، والمناصب لأغراض شخصية، كما عرضت النائب البرلماني المغربي، والقيادي في حزب «الحركة الشعبية» المغربي محمد مبدع (المعتقل حاليا بتهم فساد) للمساءلة بتهم التواطؤ لتبرئة بيرلوسكوني من خلال محاولة تغيير شهادة ميلاد كريمة المحروق المزدادة في مقاطعة الفقيه بن صالح التي كان رئيسا لجماعتها.

التسجيلات الهاتفية المسربة لـ «روبي» أكدت على لسانها أنها من مواليد فاتح نوفمبر عام 1992 أي أن عمرها كان 17 سنة عندما كانت تتردد على منزل الرئيس الإيطالي بين فبراير وماي من عام 2010، كما وصفت في حديثها المسرب مع صديقتها أنها ليست خائفة من هذه الفضيحة لأنها ستعود عليها بالمال الكثير والشهرة العارمة.

وبعد سنوات من الاستئناف والطعن والتحقيقات وتدفق الشهود، سارت رياح هذه العاصفة القوية كما يشتهي بيرلسكوني بعدما قضت محكمة ميلانو، شهر فبراير الماضي، ببراءة المالك السابق لنادي إي سي ميلان، والمتورطين معه من إعلاميين وسياسيين و20 فتاة من بينهم «روبي»، من التهم المنسوبة إليه في قضية حفلات «البونغا بونغا» للجنس الجماعي التي كان يقيمها في إقامته.

كريمة عنوان كتاب لحياة جديدة

بعد حصولها على البراءة من تهمة الدعارة أعلنت «كريمة المحروق» «روبي» عن تأليفها لكتاب يحمل اسمها عند الولادة، يروي قصتها ويشكل القطيعة مع الماضي وعتبة ستقف عليها لمواجهة الشارع الايطالي الذي اعتبرها طيلة هذه السنوات جانية وليست ضحية، ولم يتعاطف معها رغم صغر سنها.

عن حياتها كطفلة تقول بطلقة فضيحة سهرات «البونغا بونغا» أنها انتقلت للعيش من مدينة الفقيه بن صالح مسقط رأسها وأبويها في المغرب إلى جزيرة صقلية جنوب إيطاليا حيث لم تجد الحياة الوردية التي كانت تحلم بها قبل عبور البحر الأبيض المتوسط، إذ كانت مطالبة بالخروج للعمل لساعات طويلة رفقة أبيها البائع المتجول الذي كان يستغل طفولتها لكسب رزقه بسبب تعاطف الزبائن مع براءة الصغيرة وشراء ما تعرضه للبيع من أغطية وستائر وأدوات منزلية رديئة الجودة وحتى السجائر المهربة بحسب وصفها.

الكتاب الذي يحمل عنوان «كريمة»، خصصت المحروق جزء كبير منه لتروي فيه عن الطفلة التي عاشت حياة تجوال مع الأب بين جهات الجنوب الإيطالي بحثا عن جمع المال لإرضاء والدها الذي كان يعاملها بقسوة، ويفرض عليها قضاء ساعات طوال تحت الشمس مع حرمانها من التمدرس وعيش حياة تشبه أقرانها. وخلال سردها لقصة حياتها، توقفت كريمة طويلا عن «قوانين» والدها الحياتية التي كان يفرضها عليها، وأي رفض لطاعته كان يعرضها للضرب والتعذيب، وجحيم حياة كان يزيد قسوة كل يوم.

وفي سن 12 قررت كريمة المحروق الهرب من المنزل والبحث عن عيشة أفضل من قبضة واستغلال الأب، حيث تصف في كتابها أن قرار الخروج من البيت بدون عودة كان هو الصواب، ولم تندم عليه أبدا، وأن أرصفة الطرقات ليلا كانت أكثر أمانًا من منزل يتوافد عليه الغرباء تعرضت فيه للتحرش ومحاولة الاغتصاب من قبل أحد أعمامها.

> ويعجز الكتاب بكل ما فيه أن يصلح القطيعة بين كريمة والجالية المغربية المتواجدة في إيطاليا، فهي كانت وصمة «عار» مؤثرة طيلة العشر سنوات الماضية، بعد أن بات الإعلام الإيطالي يربط صورة المغربيات بصفة عامة بحالة «روبي»

اعتناق المسيحية وحياة الصخب في ميلانو

في رحلتها صوب شمال إيطاليا، كانت كريمة تصادف سلطات الأمن التي تقيدها بموجب حماية الطفولة وتضعها في مؤسسات مخصصة للقاصرات، لكن في كل مرة كانت تهرب من جديد صوب الشارع بحجة أن حياة الصرامة لا تناسبها، وأن كل هذه المراكز لا توفر الحياة الملائمة للمراهقات بسلب الحرية وتضييق الخناق وفرض قواعد الالتزام.

في مراهقتها، ربطت كريمة علاقات طيبة مع الرهبان موضحة في مؤلفها أنهم كانوا مصدر الحنان الوحيد وعطفهم عليها كان يشعرها بالأمان الذي افتقدته في عائلتها، الشيء الذي دفعها لاعتناق الدين المسيحي، وتعميدها تحت اسم «بنديتا» ومعناه بالعربية «المباركة». ومع الابتعاد عن الإسلام والدخول ملة أخرى قطعت الحبل السري مع عائلتها ووطنها الأم.

بميلانو مدينة المال والأعمال، بدأت كريمة العمل كراقصة في أحد الملاهي الليلية المشهور بصخبه وتردد الأغنياء عليه، هناك فتحت

علاقات متشعبة أدخلتها دائرة معارف من الطبقة الراقية منهم الإعلامي «إيميليو فيدي» المنقب عن الفتيات «اليافعات» لتجديد جلسات «بيرلسكوني» وسهراته المنزلية بوجوه جديدة.

كريمة تقدم نفسها في هذا الكتاب على أنها «ضحية» العنف الأسري وجهل وجشع الوالد، ووحشية الرجال وعنصرية الغرب وتزمت الإسلام، وتعترف أنها كانت ترمي بنفسها في تجارب أكبر من عمرها، لكن هذا خلق شخصيتها الحالية المتصالحة مع ذاتها والمتقبلة لأخطاء الماضي مهما كانت ذكرياته بشعة ومشوهة، وضمن الصفحات تعترف «روبي» أن سيلفيو بيرلسكوني بريء من التهمة التي نُسبت إليه بسببها، مؤكدة أنها أمام لطفه وكرمة اضطرت للكذب بشأن عمرها، وأنه لم يكن يعلم أنها قاصر وينقصها عام لتبلغ سن الرشد القانوني.

نجمة قضية سهرات «البونغا بونغا» حاولت عدة مرات أن تضع قطار حياتها على سكة الصواب، وأن تسامح نفسها ومعشر الرجال الذين استغلوا براءتها وأن تمضي قدما، فكانت محطتها الأولى هي الارتباط في أوج لهيب أزمتها مع القضاء الإيطالي بمحامي الدفاع الذي ترافع عنها، وتصف هذه العلاقة بأنها كانت بمثابة «بر الأمان» بالاتكاء على كتف رجل سيقدم لها الحماية العاطفية والقانونية رغم أنه كان يكبرها بـ 23 سنة.

العلاقة التي لم تستمر طويلا أثمرت طفلة اختارت «روبي» أن تمنحها اسم «صوفيا» وأن تقدم لها حياة كانت تتمنى لو حظيت بها هي في صغرها. وتصف كريمة المحروق في كتابها فرحة الحمل والإحساس بالأمومة بأنها لحظات لم تعشها في البداية بالشكل الطبيعي بسبب تخبطات حياتها، لكن إدراكها أنها باتت تحمل مسؤولية إنسان آخر جعلها تنضج في اللحظة التي وضعت فيها «صوفيا».

مشاكل عالقة بالقضاء، وصورة ملطخة بالعار عبر وسائل الاعلام، وأم عازبة في سن التاسعة عشرة، ورغم ذلك لم تقفل كريمة أبوابها في وجه الحب، إذ في خضم الصراعات التي كانت تعيشها ارتبطت بشاب إيطالي يدعى دانييل، ووضعت معه أسس «العائلة» في علاقة مازالت مستمرة إلى حين قررت أن تخط سيرتها الذاتية، وتصفه بداخلها أنه السند ونقطة تحول أخرى في حياتها.

«المحتالة الصغيرة» التي لطخت صورة المغربيات بإيطاليا

الغاية من تأليف الكتاب هو سرد الحقيقة من منظور كريمة، وما عاشته، وشرح كل الدوافع التي أجبرتها على قبول مغامرة التردد على سهرات العري الجنسية في منزل «السيد الرئيس»، لكن أهداف أخرى مبطنة لم تبح بها بشكل مباشر، لكن الصحافة الإيطالية التي راجعت مضامين الكتاب وما يحتويه بين سطوره، قدمت تحليلا مغايرا للنية التي كشفت عنها «روبي».

وهكذا، لم يقتنع الإعلام في بلاد «الروم» برواية البطلة، بل اعتبر أن العودة من خلال إصدار كتاب بعنوان «كريمة» هو رغبة جامحة في تلميع صورة «الساقطة» و«المحتالة الصغيرة»، لأنها وبسبب شخصيتها الاندفاعية لم تستفد كغيرها من غنائم هذه القضية كباقي المشاركات في سهرات العري اللواتي تفاوضن، وبعن سكوتهن مقابل اعتلائهن مناصب في السياسة أو دخولهن مجال الموضة وتقديم البرامج والاعلانات، ما ذر عليهن الشهرة والمال والمكانة الاجتماعية.

ولم تكسب ابنة الفقيه بن صالح التعاطف المرجوا من قبل القراء في إيطاليا، لأنهم موقنون أنه في بلد أوروبي مثل إيطالي، يُقدم الأمان والحماية للقاصرين، لهذا، كانت «روبي» لتعيش، لو أرادت مثل أقرانها وتسلك مسارا دراسيا، وتتدرج في الحياة بشكل طبيعي، لكنها اختارت حرق المراحل والمتاجرة بشرفها وبيع شبابها لثري عجوز من أجل أن تعيش الرفاهية وتحمل حقائب«شانيل» وعقد «بولغاري» وتخفي عيونها الكاذبة بنظارات «غوتشي»، وهو ما جعلها دائما جانية في منظور الإيطاليين.

ويعجز الكتاب بكل ما فيه أن يصلح القطيعة بين كريمة والجالية المغربية المتواجدة في إيطاليا، فهي كانت وصمة «عار» مؤثرة طيلة العشر سنوات الماضية، بعد أن بات الإعلام الإيطالي يربط صورة المغربيات بصفة عامة بحالة «روبي»، وأصبح هناك تسويق نمطي شائع على أن المهاجرين المغاربة والمسلمون هم معنفون كأزواج وغير مسؤولين، وأن بنات المغرب في اصطياد دائم للثروة حتى لو دفعنا شبابهن وجسدهم قربانا للعجزة الأثرياء، وهذا كلف جيل من المهاجرات لخوض صراعات كبرى مع الإعلام من أجل تصحيح الصورة وإظهار الوجه الحقيقي لبنات المغرب الملتزمات بأخلاق العائلة وتعاليم الدين الإسلامي، والشغف في التفوق الدراسي.

التضارب بين ما ترويه كريمة في كتابها وما تعرضه على مواقع التواصل الاجتماعي يزيد من تعميق الفجوة بين الحقيقة كما هي وما تريد «روبي» إيصاله للجماهير، اذ تظهر بحياة الثراء الفاحش وتنشر باستمرار على صفحتها بموقع التواصل الاجتماعي «إنستغرام» أسلوب عيش مرفه، وتنقل سياحي دائم بين أغلى وأكبر المدن في العالم في طائرة خاصة، ما يجعل الجميع يطرح السؤال الوجودي: «من أين لك هذا»؟ والخلاصة التي يصلون إليها وكأنها «الحقيقية المقدسة» هي أن كريمة المحرق باعت شبابها وجسدها أيضا، وأضافت إليهم «شهادة الحق» لعتق رقبة برلسكوني من مواجهة السجن بسبب «جناية» ممارسة الجنس مع قاصر.

وداع مؤلم لصانع «روبي».. بيرلسكوني يترجل من الحياة

صباح الثاني عشر من يونيو 2023، تستفيق إيطاليا على وفاة الزعيم السياسي سيلفيو بيرلوسكوني عن عمر يناهز 86 سنة، بعد معاناته الطويلة مع مرض السرطان، لتسارع ابنة الثلاثين ربيعا لوداع «فارسها العجوز» من خلال نشر تدوينة كتبت فيها: «وداعا أيها الرئيس».

هكذا، يغادر أحد «الأبطال» فيلم الحياة، ويصبح رمادا لقصة «القاصر والسياسي»، أو قضية «روبي خاطفة القلوب» التي ستبقى خالدة في سيرة رجل كان يُعتبر إمبراطور روما الحديثة، وأحد المؤثرين على المسار السياسي الايطالي، والأخ الأكبر والداعم الأول للرئيس الروسي فلاديمير بوتن في أوروبا الغربية، ومؤسس أكبر شبكة قنوات تلفزية فضائية في بلاده، كما أنه الرئيس الأكثر تتويجا بالألقاب في تاريخ كرة القدم الإيطالية. إنها قصة عظمة مال وسلطة، إضافة إلى شعبيته الكبيرة بسبب شخصيته المرحة وروح النكتة والدعابة، وبالتأكيد ستروي عنه كتب التاريخ الكثير وستنقل عنه الأفلام السينمائية والوثائقية مرحلة انعطاف في رحلة حياته التي كانت سترميه وراء قضبان السجن بسبب عشقه وغرامه لكريمة المحروق ابنة الفقيه بن صالح الشقية.

الصحيفة

ASSAHIFA.COM

#assahifa

www.assahifa.com

اكتشف...

النسخة الإنجليزية

#assahifa_english

ASSAHIFA

ENGLISH